جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم
كلية العلوم الإجتماعية
قسم: العلوم الإنسانية
شعبة: علوم الإعلام والاتصال
تخصص: إتصال و صحافة مكتوبة
السنة: ثانية ماستر

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علوم الإعلام و الإتصال

تخصص صحافة و إتصال

معوقات الممارسة الصحفية في الصحافة المكتوبة الجزائرية

(دراسة مسحية على عينة من الصحفيين بالصحف اليومية الوطنية والجهوية)

إعداد الطالبة:
معلم فتيحة

مصححة و قابلة للإيداع
م - بلفوضيل عبيرة

أعضاء الجنة المناقشة	الأستاذ
رئيس اللجنة	أ. عماري
المناقش	أ. شبرة
المؤطر	أ. بلفوضيل

2017-2016

شكر و تقدير

قال الله" تعالى :بسم الله الرحمن الرحيم " و أيدكم بنصره و رزقكم من الطيبات لعلكم تشكرون".(26 الأنفال)

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه, أحمدك ربي و أشكرك على أن يسرت لي إتمام هذا البحث على الوجه الذي أرجو أن ترضى به عني.

ثم أتقدم بالشكر و التقدير للأستاذة الفاضلة المشرفة الأستاذة" بلفوضيل نصيرة", على قبولها تولي الإشراف على هذا البحث وعلى كل ما أسدته لي من توجيه سديد ونصح قيم وتحفيز على استكمال مراحل هذا العمل.و أتوجه بشكري الجزيل إلى أساتذتي الموقرين في لجنة المناقشة رئاسة و أعضاءا لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة. و ارفع شكري الخالص إلى الإنسانة العزيزة على قلبي و التي ساندتني و دعمتني طيلة مشواري الدراسي دون كلل أو ملل, أمي الغالية " فارس جميلة" , و إلى زوجي العزيز"بن خروبة محمد أمين" الذي دعمني بقوة و وفر لي كل الظروف و الإمكانيات لإتمام هذا البحث. كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا في هذا العمل من قريب أو بعيد على دعمهم و حسن تعاملهم. و أرجو من المولى الكريم للجميع دوام الصحة والعافية.

شكـــــرا

إهداء

أهدي هذا العمل إلى روح أبي رحمه الله و إلى أمي الغالية التي أمدتني بكل ما تملك و لها الفضل على طيلة حياتي و إلى إخوتي و عائلتي الكل باسمه.

إلى من أكملت معه نصف ديني "زوجي" و رفيق دربي الذي أمدني بكل ما يملك من دعم و حب. إلى قرة عيني و اغلي ما وهبني الله عز و جل في هذه الحياة أولادي " ريان" و "محمد إسلام". و إلى عائلات معلم , فارس , بن خروبة وكحلي ومغزي إلى كل من قدم

لي يد المساعدة و لو بكلمة.

الفهـــرس

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر و تقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
خطة الدراسة	
ملخص الدراسة	
مقدمة	أ
الإطار المنهجي للدراسة	
تحديد الإشكالية	13
التساؤلات الفرعية	14
تحديد المفاهيم	15
أسباب اختيار الموضوع	16
أهداف الدراسة	17
أهمية الدراسة	17
المداخل النظرية للدراسة	18
منهج البحث المستخدم و أدواته	19
مجتمع البحث و عينة الدراسة	20
مجالات الدراسة	23
الدراسات السابقة	23
صعوبة الدراسة	26
الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول: تاريخ الصحافة المكتوبة و تطورها	30
المبحث الثاني: الصحافة المكتوبة في الجزائر	33
المبحث الثالث: قوانين الإعلام في الجزائر	39
الفصل الثاني: المعوقات التي يواجهها القائم بالاتصال في الصحافة المكتوبة	42
المبحث الأول: القائم بالاتصال	42
المبحث الثاني: الضغوطات التي يواجهها الصحفي في الصحافة المكتوبة	45
الإطار التطبيقي للدراسة	
تمهيد	56

تحليل نتائج الدراسة	60
تحليل نتائج المحور الأول للمقابلة	61
تحليل نتائج المحور الثاني للمقابلة	64
تحليل نتائج المحور الثالث للمقابلة	68
تحليل نتائج المحور الرابع للمقابلة	72
تحليل نتائج المحور الخامس للمقابلة	74
تحليل نتائج المحور السادس للمقايلة	77
خاتمة	80
قائمة المراجع	
الملاحق	

مقدّمة

مقدّمـــة

لقد عرفت الجزائر وعبر مراحل تاريخها العديد من الأحداث والتطورات في المجالات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. هذه الأحداث التي شهدت منعرجا هاما في أواخر الثمانيات من القرن الماضي, لتكون مخاضا عسيرا لولادة تعددية إعلامية وإجهاضا لإعلام الحزب الواحد بالجزائر. يرى الملاحظون أن الجزائر تفوقت وبجدارة على العديد من البلدان العربية, و تميز إعلامها في ظل الانفتاح الذي عرفته مختلف القطاعات. ويجمع المختصون على أن بداية سنوات التسعينيات كانت الفيصل بين مرحلتين هامتين في تاريخ الجزائر السياسي والإعلامي، و حرية الرأي والتعبير في بلد عرفت فيه هيمنة الحزب الواحد، تلك السياسة جعلت الصحافة والإعلام عموما يراوح مكانه، ولا يلبي متطلبات الجمهور الذي أصبح واعي بما يجري من حوله، ويسعى إلى مواكبة التطور الذي يعرفه العالم على جميع الأصعدة. وبالرغم من محدودية الإمكانيات المادية والبشرية التي ميزت بداية المرحلة الجديد من الإعلام في البلاد، إلا أن الجزائر الولادة، أنجبت طاقات شابة استطاعت أن تعايش مرحلة من أصعب المراحل التي مر بها الشعب الجزائري و أن توجه أقلامها في وجه الإرهاب. غير أن ثمن هذه الحرية دفعه الكثير من الصحفيين بأرواحهم في سبيل تحقيق الانطلاقة نحو إعلام حر. إن طريق البحث عن الحرية كان ولا يزال محفوفا بالأشواك والمخاطر التي يدفع ثمنها رجال الإعلام الذين يسعون إلى تخطي العقبات التي تواجههم في سبيل الوصل إلى حرية التعبير وأن يكون الإعلام صوت شعب.

وقد حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على جملة من الصعوبات والمعوقات التي تواجه الصحفي في الصحافة المكتوبة حيث قسمنا دراستنا إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول وهو الإطار المنهجي حيث تطرقنا إلى تحديد الإشكالية، طرح التساؤلات الدراسة وأسباب اختيارها، وأهدافها وأهميتها بالإضافة إلى تحديد المفاهيم والمصطلحات والنظرية المتبناة.

ثم القسم الثاني و تناولنا فيه ثلاثة فصول. الفصل الأول حول الصحافة المكتوبة في الجزائر ويتكون من مبحثين المبحث الأول حول تاريخ الصحافة المكتوبة وتطورها والمبحث الثاني حول الصحافة المكتوبة في الجزائر، والمبحث الثالث حول قوانين الإعلام في الجزائر، أما الفصل الثاني فجاء حول المعوقات التي يواجهها القائم بالاتصال في الصحافة المكتوبة، ويضم مبحثين، المبحث الأول حول القائم بالاتصال، والمبحث الثاني حول الضغوطات التي يواجهها الصحفي في الصحافة المكتوبة.

أما القسم الثالث، فيتعلق بالإطار التطبيقي للدراسة الذي عرضنا فيه تمهيدا حول ما يقدم في هذا الجانب، ويضم تحليـل البيانـات وتفسير النتائج المتحصل عليها والتي قسمناها إلى ستة محاور.

يتعلق المحور الأول بالبيانات الديمغرافية حسب الجنس، السن والحالة الاجتماعية، المحور الثاني حول البيانات المتعلقة بالخبرة المهنية، المؤهل العلمي ونوع الجريدة، أما المحور الثالث حول الصعوبات التي يواجهها الصحفي داخل المؤسسة الإعلامية، المحور الرابع يتعلق بالضغوطات التي يتعرض لها الصحفي خارج المؤسسة الإعلامية، والمحور الخامس حول الضغوطات الاجتماعية والنفسية التي يعاني منها الصحفي، فيما خصص المحور السادس للقيود القانونية والإجراءات التنظيمية وأخلاقيات المهنة، ثم عرضنا النتائـج العامـة للدراسـة وخاتمة حول أهم ما تم التوصل إليه.

الإطار المنهجي للدّراسة

1- إشكالية الدراسة

2- تساؤلات الدراسة

3- أسباب اختيار موضوع

4- أهمية موضوع الدراسة

5- أهداف الدراسة

6- تحديد المصطلحات

7- الإجراءات المنهجية للدراسة

7-1- مجالات الدراسة

7-2- طبيعة الدراسة ومنهجها

7-2-1- منهج الدراسة

7-3- مجتمع البحث وعينة الدراسة

7-4- عينة البحث

7-5- أدوات جمع البيانات

8- الدراسات السابقة

9- المقاربة النظرية

10- صعوبات البحث

1- إشكالية الدراسة:

يقاس مدى تطور وتقدم العمل الإعلامي بمدى مساحة الحرية التي يمارس فيها الإعلاميين مهامهم وبنوعية الظروف المهنية التي يشتغلون فيها ، والتي تختلف من بلد إلى أخر ، غير أن في الجزائر تختلف المعايير والظروف بين الجرائد العمومية والجرائد الخاصة، غير أن تراجع الظروف المهنية بات واضحا ، وبدرجة اكبر في السنوات الأخيرة، "وتضافر عوامل عدة أضرت بممارسة المهنة في غياب أطر قانونية ونقابية تحمي حقوقهم وتنظم دفاعهم عن مكتسباتهم التي أفرزتها التعددية الإعلامية".[1]

وقد أكدت العديد من الدراسات التي أجريت حول العوامل المتحكمة في مستوى الأداء والإنتاج[2]، أن الوسط المهني الإعلامي وظروف العمل داخل المؤسسة الإعلامية وخارجها أحد الأسباب المؤثرة في مستوى الأداء الوظيفي للصحفي. ومن أجل إنجاح العمل الصحفي فان المؤسسة الإعلامية تركز على عنصرين هامين هما مضمون الرسالة الصحفية و الجانب المادي الذي يضمن بقاءها واستمرارها على الساحة الإعلامية.

ولأن المعادلة في مهنة الإعلام واضحة وترتكز على قاعدتي مطالبة الصحفيين بالحرية ورفع القيود القانونية والسياسية ، وواجبهم إمام المجتمع بضرورة احترام أخلاقيات مهنة الصحافة و قيم المجتمع الذين يعيشون فيه ، خاصة وأن المجتمع أصبح لديه وعي وإدراك بما يدور حوله، ليتحول إلى نوع جديد من الرقابة تمارس على الصحفي وتحدد له حدوده على المستوى الأخلاقي. "إذا كانت المصداقية أهم رصيد يمتلكه الصحفي ، فإن فإنّ الدقة في نقل الخبر والمعلومة هي أفضل طريقة لحماية ذلك الرصيد".[3]

إذا "الصحافة لها وظيفة اجتماعية لا يمكن إغفالها، وهي تلعب دورا كبيرا في توجيه الرأي العام نحو طريق مشرق من المعلومات والأفكار الناضجة ، ووظيفتها تنسجم مع طبيعتها، كما قال أحد أعلام الصحافة الانجليز . فالصحافة ليست حرفة كسائر الحرف ،

1- عاطف قدادرة: وزير الاتصال يتحجج بغياب نقابة تمثيلية للصحفيين، الحكومة تخلق المبررات لعدم تنصيب هيئات قانون الإعلام. جريدة الخبر (الجزائر). www.lkhabarcom/ar/politique/353433.html04-05-2017

2- سلطان محمد صاحب، **إدارة المؤسسات الإعلامية أنماط وأساليب القيادة**، عمان: دار الميسرة، 2011، ص 45.

3- بوتر ديبورا، **دليل الصحافة المستقلة**، مكتب برامج الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأمريكية، 2006.

بل هي أكثر من مهنة ، وهي ليست صناعة ، وهي شيء بين الفن والعبادة ، والصحفيون خدم عموميون غير رسميين هدفهم الأول العمل على رقي المجتمع".[1]

وفي الجزائر التي عرف تاريخها الإعلامي محطتين هامتين أولى بإصدار قانون الإعلام لسنة 1990 والذي اعتبره الصحفيون أنه جاء ليعاقب الصحفي وليس لحمايته ، بالنظر إلى العديد من القوانين، من بينها المماثلة بين جنحة الصحافة وجنحة الحق العام التي كرسها قانون العقوبات [2]، وتقييد حرية الصحافة والتعبير من خلال عبارات فتحت باب التأويلات. هذا القانون الذي أدى إلى تعرض الكثير من الصحفيين للمتابعات القضائية ولعقوبة السجن.

وتبحث هذه الدراسة في أهم الصعوبات والعوائق المهنية والسياسية والاقتصادية والضغوطات النفسية والاجتماعية التي يتعرض لها الصحفي في الصحافة المكتوبة ومدى تأثيرها على الأداء المهني الإعلامي. وبالتالي التوصل إلى طرح الإشكالية التالية:

ما هي معوقات الممارسة الإعلامية في الصحافة المكتوبة الجزائرية؟

2- تساؤلات الدراسة:

ولتحليل الإشكالية البحثية فقد تم الاستعانة بالتساؤلات التالية:

- ما هي المعوقات المهنية التي يواجهها الصحفي داخل وخارج المؤسسة الإعلامية؟
- ما هي القيود القانونية والتنظيمية التي تقف أمام حرية الصحافة المكتوبة؟
- ما هي الضغوطات النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي يخضع لها الصحفي وتؤثر على أدائه ومردوده المهني الإعلامي؟

3- أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي شجعتني ودفعتني إلى اختيار الموضوع للبحث ، ومن أهمها ما يلي:

1- محمود علم الدين، **أساسيات الصحافة في القرن الواحد والعشرون مصر**: جامعة القاهرة كلية الإعلام، 2009، ص 24.

2- بورايو خالد، **جنحة الصحافة في الجزائر ، جنحة حق عام أم جنحة حق خاص؟** الجزائر: مركز الخبر للدراسات الدولية، ص29.

3-1- أسباب ذاتية:

رغبتي الشخصية في نقل تجربتي المهنية في مجال الصحافة المكتوبة من التجربة الميدانية إلى الدراسة الأكاديمية لتسليط الضوء على أهم الصعوبات التي تواجه القائم بالاتصال الصحفي داخل المؤسسة الإعلامية وفي الميدان.

3-2- أسباب موضوعية:

- لأن هذا الموضوع لم ينل حقه في الدراسات الأكاديمية، عدى القلة القليلة التي تطرقت إلى بعض الجوانب التي اعتبرتها مهمة وأهملت جوانب أخرى.
- المكانة الهامة التي تحتلها الصحافة وخصوصية مهنة الصحافة ودورها في التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.
- تجنب الإعلاميين الجزائريين تناول الموضوع والخوض فيه، إلا في المناسبات المتعلقة بحرية التعبير والإعلام.
- الأحداث والتطورات المتعاقبة التي عرفتها الصحافة المكتوبة في السنوات الأخيرة والتي أثرت على المردود المهني للصحفيين.

4- أهمية الموضوع:

- رصد أهم الضغوطات والمعوقات التي يواجهها الصحفي في مهنة الإعلام, و كشف أهم الأسباب التي تعيق عمل الصحفي من خلال البحث في بيئة العمل و ظروف الممارسة الصحفية.
- وتحديد ما مدى تأثر الصحفي بهذه المعوقات على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي وحتى النفسي وكيفية التعامل معها في ممارسته المهنية.
- الاستفادة من نتائج الدراسة الميدانية في تحسين الأداء المهني للصحفيين و تقديم حلول للمشاكل و المعوقات التي يواجهها الصحفي .
- الحاجة الماسة إلى إجراء دراسات وبحوث حول تقييم أداء الصحفي داخل المؤسسة والظروف المهنية وغير المهنية التي تؤثر على هذا الأداء.

5- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

- السعي لإبراز واقع الممارسة الإعلامية في الجزائر وتحديد أهم ال عوامل المهنية التي تشكل ضغطا على الصحفي داخل المؤسسة الإعلامية وخارجها.
- التقرب من القائم بالاتصال الصحفي لمعرفة ظروف عملهم و البيئة التي يمارسون فيها مهامهم الصحفية و ما وجهة نظرهم حول الواقع المهني والوضعية السوسيومهنية .
- معرفة كيف يتعامل القائم بالاتصال الصحفي مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية و مدى تأثيرها على الأداء المهني.

وهذا من خلال عدة يوميات صادرة باللغة العربية والفرنسية كنموذج.

- كما تهدف هذه الدراسة الى التدرب والتمرس للتحكم في كيفية القيام ببحوث إعلامية اجتماعية ودراسات ميدانية تخضع لإجراءات ومتطلبات البحث العلمي الأكاديمي.

6- تحديد المفاهيم:

6-1- الإعلام:

6-1-1- التعريف اللغوي:

كلمة مشتقة من الفعل علم أو خبر و تقول العرب استعمله الخبر وهو الذي يطلقه العلماء على عملية الإعلام ويقابل نقل الخبر في المفهوم الفرنسي والانجليزي كلمة « Information »، وهنا يؤكد الدكتور زهير احدادن أن "كلمة إعلام مشتقة من العلم و التي تعني نقل الخبر".[1]

6-1-2- التعريف الاصطلاحي:

تعني كلمة إعلام نشر الإخبار والوقائع والمعلومات لكافة أفراد المجتمع, بأسلوب مناسب يفهمه الجمهور، وبواسطة وسائل الإعلام. وقد جاء تعريف الدكتور سمير حسن جامعا وشاملا حيث قال: "انه كافة ارجه النشاطات الاتصالية التي تستهدف تزويد الناس بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة عن القضايا والمواضيع والمشكلات ومجريات الأمور بموضوعية وبدون تحريف ، بما يؤدي إلى خلق اكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعي والإدراك والإحاطة الشاملة لدى فئات الجمهور المتلقين للمادة الإعلامية

1- إحدادن زهير، **مدخل إلى علوم الإعلام و الاتصال**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 6

بكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية الصحيحة بما يسهم في تنوير الرأي العام وتكوين الرأي الصائب لدى الجمهور في الواقع والموضوعات والمشكلات المثارة والمطروحة".[1]

6-2- الممارسة الإعلامية:

6-2-1- التعريف الاصطلاحي:

عرفها عبد الحميد عطية على أنها : "الأفعال التي يقوم بها الممارس والموجهة نحو بعض الإغراض والمحددة ببعض الأمل والتي تم تنميطها في مجموعة من الأساليب الفنية والمناهج العلمية".[2]

6-2-2- التعريف الإجرائي:

وهي القواعد والإجراءات العلمية التي يتبعها المهنيون والممارسون الصحفيون ويطبقونها أثناء ممارستهم الصحفية ، وهي كذلك أداء الصحفيين لمهنهم وأشغالهم بما يتضمنه ذلك من ظروف خاصة ووضعية محيط عملهم ، وتستمد الممارسة في ميدان الصحافة من مجموعة القيم النابعة من تراث المجتمع وإيديولوجياته ، ومن تقاليد الخدمة ذاتها، وينطلق الممارس في عمله الصحفي من المعرفة العلمية والمهنية الناتجة عن تكوينه القاعدين وخبرته في العمل والتعامل مع مختلف المواقف.[3]

6-3- المعوقات المهنية:

6-3-1 التعريف الاصطلاحي : وتعني الصعوبات والمشاكل المتعلقة بالمهنة من حيث الوظائف والقوانين وتحديد الأهداف وتنفيذها والهياكل التنظيمية وأساليب العمل.

6-3-2 التعريف الإجرائي :

"هي تلك المعوقات التي تعرقل أداء المهنة من طرف الصحفيين ، وخاصة في الأساليب والإجراءات التي يتبعونها أثناء ممارستهم للمهنة الصحفية".

6-4- الصحافة المكتوبة:

6-4-1- التعريف اللغوي:

الصحافة لغة مشتقة من الصحف: جمع صحيفة، والصحيفة كما شرحها ابن منظور

1- أبو زيد محمد فاروق، **حرية الإعلام بين النظرية و التطبيق**، لبنان: دار المنار، ص 18.

2- مذكرة تخرج: **أخلاقيات ممارسة الصحافة المكتوبة في الجزائر**، الجزائر: جامعة تبسة، 2008 - 2009

3- عطية عبد الحميد، بدوي هناء حافظ، **الخدمة الاجتماعية ومجالات تطبيقها**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1989، ص ص 89 - 90

الصحافة لغة مشتقة من الصحف: جمع صحيفة والصحيفة كما شرحها ابن منظور في لسان العرب [1]، في "لسان العرب" هي التي يكتب فيها ، و في المعجم الوسيط تعني مجموعة من الصفحات تصدر يوميا في مواعيد منتظمة وجمعها صحف أو صحائف, و الصحفي من يأثر العلم من الصحيفة لا من أستاذ.

وفي القاموس المحيط للفيروزيادي يقصد به الكتاب وجمعها صحائف وفي مصباح المنيرة لأحمد بن علي المقري الفيومي تعني الصحيفة قطعا جلد أو قرطاس كتب فنية والصحيفة.[2]

6-4-2 التعريف القانوني: وفي قانون الإعلام الجزائري لسنة 1990، في مادته العاشرة يعرف الصحف كالتالي: "تعد بمثابة نشره دورية كل الصحف والمجلات بكل أنواعها والتي تصدر على فترات منظمة.[3]

6-4-3- التعريف الإجرائي:

هي من أهم المهن التي تنقل للمواطنين الأحداث التي تجري في محيط مجتمعهم والعالم أجمع، والوظيفة الأولى للصحافة أن تبحث عن الأخبار فتنقلها بطريقة من المفترض أن تكون بموضوعية. ويطلق عليها وصف السلطة الرابعة ، لما لها من تأثير على تشكيل الرأي العام. و نقصد في دراستنا الصحافة المكتوبة هي الجرائد اليومية التي تصدر يوميا و التي تصدر بالجزائر العاصمة و باقي ولايات الوطن و الجرائد الجهوية التي تصدر في الجهة الغربية بولاية وهران.

6-5- القائم بالاتصال:

3-5-1- التعريف الاصطلاحي:

هو كل من يعمل في بناء أو تشكيل الرسالة الإعلامية في المؤسسة الإعلامية مهما اختلفت المواقع[4].

6-5-2- التعريف الإجرائي:

1- مروة أديب، الصحافة العربية نشأتها وتطورها، لبنان: دار مكتبة الحياة، ص 13

2- يوسف الطويل، **إشكالية العلوم الاجتماعية**، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 1984، ص 13

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 14، قانون الإعلام 4 أفريل 1990، ص461.

4- عبد الحميد محمد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، القاهرة: دار عالم الكتب، ص 91

لقد أدت قلة الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع إلى تحديد مفهوم واضح , حيث تم حصره في بداية الدراسات على دور الرقابة ليستخدم كمرادف لمفهوم حارس البوابة. فيما ذهبت دراسات أخرى إلى اعتباره مزيج من النفوذ وتأثير الفرد في الفريق داخل المؤسسة الإعلامية.[1] ويعني في هذه الدراسة الممارسون للعمل الإعلامي بشكل رسمي ممن لهم علاقة مباشرة بمعالجة محتوى الرسالة الإعلامية (الشكل والمضمون) في الصحافة المكتوبة الجزائرية و هم الصحفيون الذين يحررون الأخبار و المقالات في الجرائد.

7- الإجراءات المنهجية للدراسة:

وسيتم في هذا الإطار تحديد مختلف مجالات الدراسة ، توضيح المنهج المتبع والتعريف بأدوات جمع البيانات المستخدمة فيها.

7-1- مجالات الدراسة:

7-1-1- المجال الزمني:

تم الشروع في انجاز هذه الدراسة مع بداية سنة 2017 حيث انقسمت فترة انجازها إلى جانبين:

جانب نظر **ي:** استمر البحث خلال الفترة الممتدة من فبراير 2017 إلى غاية ماي 2017.

جانب ميداني من بداية أفريل 2017 إلى غاية نهاية جوان 2017.

- مرحلة الزيارات الاستطلاعية: من الفاتح من شهر ماي إلى غاية 20 جوان 2017, حيث تم في هذه المرحلة جمع المعلومات الأولية والأساسية حول موضوع الدراسة من حيث إطارها البشري وطريقة العمل.

- مرحلة جمع المعلومات وبدأت في بداية شهر ماي إلى أواخر شهر جوان ، وتم خلالها إجراء عديد المقابلات الخاصة بموضوع الدراسة.

1- عكروت فريدة، **سوسيولوجيا رجالات الإعلام في الجزائر، دراسة الاتصالات الشخصية للقائمين بالاتصال في التلفزيون الجزائري بخلفية التفاعلات الرمزية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001 - 2000

7-1-2 المجال المكاني:

أجريت هذه الدراسة على مستوى المكاتب الجهوية الواقعة بولاية وهران للجرائد التالية:

جريدة المساء

Le Quotidien d'Oran

ومقرات جريدة الجمهورية

جريدة الجزائر صحافة

جريدة منبر القراء،

جريدة منبر الغرب،

جريدة La Concorde،

جريدة Le Ouest Tribune

جريدة Le Carrefour d'Algérie

جريدة Cap Ouest

جريدة L'Echo d'Oran

جريدة Algérie Presse

7-2- طبيعة الدراسة ومنهجها:

تدخل هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التي تسعى إلى التعرف على ظاهرة معينة بطريقة دقيقة ومفصلة ، ودراسة واقع الأحداث والظواهر وتحاول تفسيرها من أجل تصحيح هذا الواقع، أو إجراء تعديلات عليه أو استكماله و تطويره. وهذا ما يبرزه "محمد زيان عمران" البحوث الوصفية تقوم على تقييم وتحليل الحقائق تحليلا دقيق ، وهي تتميز بكونها تنصب على الوقت الحاضر أي أنها تتناول أشياء موجودة بالفعل وقت إجراء الدراسة "[1]. وهو الأمر الذي يراه أيضا "هويتني" حيث يعتبرها "دراسة للحقائق الراهنة

1- عمر محمد زيان، **البحث العلمي مناهجه وتقنياته** ، الجزائر: ديوان المط بوعات الجامعية، ط 01، 1998، ص 118.

المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع".[1]

– ويتوجه البحث الوصفي إلى تحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع، وكذا تحديد الممارسات الشائعة والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند الأفراد والجماعات.

– ويتم من خلال هذه الدراسة ، وصف واقع الصحفيين واختبار معرفهم وتحليل أرائهم حول أهم الضغوطات التي يواجهونها في ممارستهم الإعلامية المهنية ، والتي تؤثر على أدائهم المهني.

7-2-1- منهج الدراسة:

المنهج: وهي كلمة وأصلها يوناني و تعني البحث أو النظر أو المعرفة أو الطريق وبمعنى آخر لكلمة " نهج" تدل على الطريقة أو النهج الذي يؤدي إلى الغرض المطلوب ، وعليه فإن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة من أجل اكتشاف الحقيقة.[2]

"الطريق الذي يتبعه الباحث للكشف عن ظاهرة أو حل للمشكلة وفقا للأساليب العلمية".[3]

يعد تحديد المنهج من المراجل الأساسية في البحث الإعلامي ووسيلة للوصول إلى الحقيقة، بهدف الإجابة على التساؤلات المطروحة في بداية البحث، وعليه فإن مصير أي دراسة يتوقف على كيفية التطرق إليها ونوعية الأسلوب المستعمل لمعالجته والتعرف على حقيقته. [4]

وانطلاقا من الهدف العام الذي حدد للبحث والمتمثل في تحديد المعوقات الممارسة الإعلامية في الصحافة المكتوبة الجزائرية ، التي تقف أمام الأداء المهني في الإعلام المكتوب، حيث أن المنهج المناسب لإنجاز هذه الدراسة الوصفية هو المنهج المسحي,

1- نفس المرجع، ص 119.

2- غربي علي، **أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية**، الجزائر: دار الفائز، ط2، 2009، ص 71.

3- عبيدات محمد وآخرون، **منهجية البحث العلمي**، السعودية: دار وائل للنشر، 2007، ص 17.

4- مانهايم كارول، ريتشي ريتشار، **محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده**، مصدر: دار المعرفة الجامعية، 1985. ص23.

خاصة وأنه يعرف على أنه " محاولة منظمة للحصول على المعلومات من جمهور معين أو عينة منه وذلك عن طريق استخدام استمارة البحث أو المقابلة.[1]

ويعد من أبرز المناهج التي تستخدم في الدراسات الإعلامية" يستخدم في دراسة الظواهر أو المشكلات المحلية في وصفها الراهن ،.....، مثل قرارات الصحف وخصائص القراء، واتجاهات الممارسين المهنية وعلاقاتهم.. باعتبارهم مصادر للمعلومة نظرا لأنه يقوم على أسلوب العينات الذي يعتبر السمة المميزة للبحوث المسح المعاصر"[2]

وتستفيد الدراسة من هذا المنهج بمعرفة أراء و مواقف الصحفيين اتجاه، وهو يتناسب وأهداف الدراسة ويعطي نتائج ممثلة لمجتمع البحث.

ويعتبر منهج المسح، من وجهة نطر الباحثين ، من أنسب المناهج العلمية الملائمة للدراسات الوصفية بصفة عامة, ذلك أن هذا المنهج يستهدف تسجيل وتفسير الظاهرة في وضعها الراهن، بعد جمع البيانات اللازمة والكافية عنها وعن عناصرها من خلال مجوعة من الإجراءات المنظمة التي تحدد نوع البيانات ومصدرها وطرق الحصول عليها.[3]

7-3- مجتمع البحث وعينة الدراسة:

نقصد بمجتمع البحث" مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات أو الأشياء أو الأحداث التي نريد أن نصل إلى استنتاج بخصوصها". حيث دقة الباحث في اختيار العينة التي تمثل مجتمع الدراسة تؤدي إلى نجاح الدراسة ، فبقدر ما تكون العينة ممثلة للمجتمع بقدر ما تكون النتائج صادقة, حيث يرى "برسلون" أم العينة الصغيرة التي تنتقى بعناية سوف يترتب عليها نتائج صادقة تماما مثل تلك التي يترتب على استخدام عينة كبيرة بالإضافة إلى ما توفره من جهد و وقت.[4]

1- محمد محمد علي، **مقدمة في البحث الاجتماعي**، بيروت: دار النهضة العربية،1983، ص 182.

2- عبد الحميد محمد، **بحوث الصحافة**، القاهرة: عالم الكتب، ط1، 1972، ص 91.

3- زلطة عبد الله: **القائم بالاتصال في الصحافة (دراسة نظرية)**، الدار العالمية للنشر، ط1، 2007، ص 34.

4- بوزرق روداليا, **أخلاقيات ممارسة الصحافة المكتوبة في الجزائر** (دراسة ميدانية بجريدة أخر ساعة), مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير, الجزائر: جامعة تبسة, 2008-2009.

لعل أهم خطوة يمر بها الباحث خلال دراسته هو اختياره للعينة الممثلة تمثيلا دقيقا لمجتمع البحث وتعرف العينة بأنها: "اختيار جزء من مجموعة من المادة بحيث يمثل هذا الجزء المجموعة كلها وهي تعد طريقة إحصائية سليمة في منطقها وليس في أسلوبها"[1]

وتم اختيار معيار علمي لاختيار عينة الدراسة الممثلة للصحفيين الذين سيتم استطلاع أرائهم نحو الصعوبات التي يتعرضون لها خلال ممارسة مهامهم الصحفية داخل قاعات التحرير وفي التغطيات الميدانية ، وهي عينة قصدية (عمدية) وهي الطريقة التي تسمح بدراسة عينة حجمها صغير بالنسبة لمجتمع الدراسة حيث تعمدنا اختيار مفردات معينة كعينة لمجتمع الدراسة, ووفقا لهذا المعيار تم إجراء مسح لمجموعة تتكون من (07) سبعة جرائد يومية وطنية، حيث تم التعامل مع بعض صحفي الجرائد التي تصدر على المستوى الوطني ومع مكاتبهم الجهوية الواقع مقرها بولاية وهران. و(08) ثمانية جرائد جهوية.

كما راعينا في اختيارنا نوع الصحف حيث تتنوع بين الخاصة والعمومية، وقسمنا عينتنا إلى حصتين على أساس لغة الصدور وتتكون من (08) ثمانية جرائد تصدر باللغة العربية و(07) سبعة تصدر باللغة الفرنسية، فيما لم يتم التركيز على أن أخذ عدد متساوي للصحفيين في كل جريدة, نظرا لأن عدد الصحفيين يختلف من جريدة إلى أخرى.

وقد اعتمدنا على العينة القصدية للصحفيين الممثلين لكل جريدة، حيث بلغ العدد الإجمالي لمجتمع البحث الذي يمثل في 45 صحفي حددنا التعامل مع حجم عينة مقدرة ب40 مفردة من إجمالي صحفيي الجرائد البالغ عددهم (15). حيث تم اختيار 10 صحفيين ينتمون إلى الجرائد الناطقة باللغة الفرنسية أي ما يعادل 25% من مجموع عينة البحث و 30 صحفي ينتمون لجرائد الناطقة باللغة العربية، أي ما يمثل تقريبا نسبة 75 %من مجتمع الدراسة نراها كافية لاستطلاع أراء الصحفيين تجاه الموضوع.

1 -الجرائد الناطقة باللغة العربية:

- جريدة الخبر (المكتب الجهوي بوهران)
- جريدة الجمهورية.

1- محمد زيان عمر ، **البحث العلمي، مناهجه وتقنياته**، السعودية: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1983، ص 282

- ❖ جريدة المساء (المكتب الجهوي بوهران)
- ❖ جريدة منبر القراء
- ❖ جريدة صدى وهران
- ❖ جريدة منبر الغرب
- ❖ جريدة الشباب الجزائري
- ❖ جريدة الجزائر صحافة

2- الجرائد الناطقة باللغة الفرنسية:

- ❖ جريدة le Quotidien d'Oran
- ❖ جريدة La Concorde
- ❖ جريدة Ouest Tribune
- ❖ جريدة Le Carrefour d'Algérie
- ❖ جريدة Cap Ouest
- ❖ جريدة L'Echo d'Oran
- ❖ جريدة Algérie Presse

7-4- أدوات جمع البيانات:

إن نجاح أي بحث يقوم أساسا على دقة البيانات والمعطيات المتحصل عليها والموظفة، وهذا الأمر يتطلب من الباحث التحكم أكثر في الأدوات المستخدمة لجمع المعلومات والبيانات باختيار أدقها وأنسبها للمنهج المستخدم في الدراسة" وتعتبر الأداة الوسيلة التي تشكل نقطة الاتصال بين الباحث والمبحوث التي تمكنه من جمع المعلومات عن المبحوثين[1]"،

وتستدعي دراستنا استخدام أداة لجمع المعلومات متمثلة في المقابلة وهي أيضا "أداة من أدوات البحث ، يتم بموجبها جمع البيانات والمعلومات التي تمكن الباحث من إجابة

1- الحسن إحسان محمد، **الأسس العلمية للبحث الاجتماعي**، بيروت: دار الطليعة، 1982، ص57

تساؤلات البحث"[1]. ويتم عن طريقها طرح أسئلة كتابية و اخرى شفوية, و قد اعتمدنا في دراستنا على أداتين وهما الملاحظة والمقابلة.

7-4-1 تعريف أدوات البحث: الملاحظة " وهي مراقبة وتسجيل معلومات سلوك الظاهرة المدروسة، وتستخدم في حالة استحالة الحصول على المعلومات عن طريق الاستبيان أو المقابلة".[2]

المقابلة " أو الأستبار أداة لجمع البيانات اللازمة للبحث الاجتماعي , و هي تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستشير معلومات أو آراء, و هي محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر لاستغلالها في بحث علمي" [3].

و هي تحدث مناقشة أو محادثة موجهة من أجل البيانات التي يريد الباحث الحصول عليها و ذلك لغرض محدد.

لقد اعتمدنا أداة المقابلة باعتبارها من أهم أدوات جمع البيانات و أكثرها انتشارا و استخداما في العديد من البحوث العلمية , فهي تبادل لفظي بين السائل و المجيب , حيث يقوم الباحث بإثارة معلومات أو أراء و هي على حد تعبير وليام جود " عملية من عمليات التفاعل الاجتماعي". و قد اعتمدنا هذه الأداة نظرا لتميزها بالسهولة النسبية في إجراءاتها المتعلقة بمعالجة بياناتها بالطرق الإحصائية, إذا ما استعملت وفق القواعد العلمية و الأسس المنهجية خاصة إذا كان الباحث لديه الخبرة الملائمة و الإمكانيات المادية و الفنية الضرورية, و بحكم تجربتي المتواضعة و درايتي بالعمل الصحفي فكان الأنسب اختيار المقابلة و بالتالي اختيار أفراد العينة الذين يقدمون اكبر قدر من المعلومات .

نوع المقابلة التي أجريناها هي مقابلة بحثية من اجل الحصول على معلومات لانجاز بحث علمي. وهي مقابلة فردية حيث أجرينا كل مقابلة مع فرد واحد من العينة, كما تدخل في إطار المقابلة الحرة غير المقيدة , فبالرغم من أننا حددنا 21 سؤال لطرحه على المبحوثين , إلا انه خلال المقابلة كانت تظهر مستجدات أخرى, توجهنا نحو أسئلة جديدة

1- مانهايم كارول، ريتشي ريتشارد، **التحليل السياسي الامبريقي (طرق البحث في العلوم السياسية)**، تر: السيد عبد المطلب غانم وآخرون، القاهرة: مركز البحوث والدراسات, ص 85 .

2-إبراهيم العسل, أسس النظرية و الأساليب التطبيقية في علم الاجتماع, بيروت: ,1997, ص 113.

3- وليام ريفرز وآخرون، الاتصال الجماهيري والمجتمع المعاصر تر : أحمد طلعت البشيشي ، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2005. ص 96

بهدف تدعيم دراستنا . نوعية الأسئلة المطروحة تدخل في إطار الأسئلة المفتوحة , حيث قسمنا أسئلة المقابلة إلى أربعة محاور كبرى تم طرح خلالها ما مجموعه من الأسئلة.و شمل المحور الأول على البيانات الشخصية للمبحوثين و اسم الجريدة التي يعملون بها. أما المحور الثاني فشمل 11 سؤال حول الصعوبات المهنية التي يواجهها الصحفي , و قسمناه إلى جزئين: الأول حول الصعوبات داخل الجريدة و يضم 9 أسئلة, و الثاني يتعلق بالصعوبات الخارجية في الميدان و يضم سؤالين. المحور الثالث و يتعلق بالصعوبات المعنوية و الضغوطات النفسية و الاجتماعية التي يتعرض لها الصحفي و شمل 5 أسئلة. أما المحور الأخير فقد تناولنا فيه 5 أسئلة حول الصعوبات القانونية و التنظيمية و أخلاقيات المهنة.

8-الدراسات السابقة:

قبل بداية أي بحث علمي ، على الباحث أن يطلع على البحوث التي سبقت بحثه، لأن اطلاعه على ما سبق يجنبه التكرار ويمكنه من تفادي أخطاء الآخرين، كما يسمح له ذلك بفهم موضوع بحثه أكثر ، واختيار طرق وعناصر منهجية أفضل لدراسته.

لذلك نحاول قدر الإمكان الحصول على دراسات سابقة في نفس موضوع بحثنا أو مشابهة لهذه الدراسة، ومن بين هذه الدراسات نستعرض دراستين:

الدراسة الأولى:

وهي دراسة بعنوان: "حرية الإعلام في الوطن العربي – دراسة في النصوص والتشريعات" والتي قام بها الباحث "رفيق بوزانة" (146-1: 2002 -2001) من جامعة عنابة، ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، وذلك سنة 2002-2001.

وتدور إشكالية هذه الدراسة حول وضع حرية الإعلام في الوطن العربي وما يتعرض له الصحافيون من ضغوطات كانعكاس لنوع النظام السياسي القائم، وبالتالي بقاء الحديث عن هذه الحرية في الدول العربية حديثا نظريا بعيدا عن الممارسة الواقعية وبصفة أدق جاءت مشكلة البحث حول الدور الذي تلعبه القوانين في الحد من الحرية الإعلامية وتقييدها، ويمكن تلخيصها في التساؤل التالي:

ما هو دور قوانين الإعلام في الوطن العربي؟ هل هو دور تنظيمي للعمل الإعلامي أم دور تقييد للحرية الإعلامية ؟

وقد تفرعت عن هذا التساؤل الرئيسي تساؤلات فرعية جاءت كما يلي:

- ما هي الخصائص التي يتصف بها مضمون قوانين الإعلام في الوطن العربي؟
- ما هي الأساليب التي جاءت بها هذه القوانين للحد من حرية الإعلام ؟
- ما هي الأساليب التي جاءت بها هذه القوانين لتنظيم الممارسة الإعلامية ؟

وبذلك تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الحرية الإعلامية في الوطن العربي من خلال التشريعات والقوانين، ومعرفة الحدود التي تضعها والقيود التي تفرضها على هذه الحرية.

وللإجابة على التساؤلات السابقة جاءت فرضيات هذه الدراسة كما يلي:

- قوانين الإعلام في الوطن العربي لا تختلف عن بعضها البعض
- قوانين الإعلام في الوطن العربي جاءت لتحد من حرية الإعلام وليس لتنظيمها

الفصل الأول موضوع الدراسة ومنهجيتها.

أما من الناحية المنهجية فتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، وقد رأى صاحبها أنه اعتمد فيها على "منهج تحليل المضمون كمنهج قائم بذاته" والذي قام على وحدة الموضوع كوحدة أساسية للتحليل.

وقد غطت هذه الدراسة عينة من قوانين الإعلام المطبقة في ست ة (6) دول من بين(22) دولة عربية وهي: الجزائر، الكويت، المملكة العربية السعودية، المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية العربية السورية واليمن.

ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن: قوانين الإعلام في الوطن العربي متشابهة فيما بينها ولا يختلف بعضها عن بعض إلا في جزئيات قليلة، وقد جاءت هذه القوانين للحد من حرية الإعلام وليس لتنظيم الممارسة في الواقع.

تعتبر هذه الدراسة أشمل من دراستنا، حيث درس صاحبها حرية الإعلام في الوطن العربي، بينما ندرس فرعا من حرية الإعلام الذي هو حرية الصحافة في جزء من الوطن العربي و هو الجزائر، رغم ذلك تتفق الدراستان في زاوية تناول الموضوعين التي هي زاوية القيود أو المعوقات.

لكن توحد زاوية معالجة الموضوعين لا ينفي اختلاف طريقة البحث فيهما، ففي حين بحث صاحب الدراسة المشابهة عن القيود على مستوى قانوني نظري (أو على مستوى الوثائق)عن طريق أسلوب تحليل المضمون، نبحث نحن عن المعوقات على مستوى

الممارسة والقانون مع التركيز في الجانب الميداني على المستوى الأول، وقد استخدمنا لذلك منهجا مسحيا يعتمد على استمارة استبيان.

وبغض النظر عن هذه الاختلافات فقد أفادتنا هذه الدراسة كثيرا في الإحاطة بالموضوع المدروس خاصة من الناحية النظرية.

الدراسة الثانية:

وهي دراسة للباحث "محمد قيراط "– أستاذ محاضر بمعهد علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر ، بعنوان:" حرية الصحافة في الجزائر قبل أكتوبر 1988 الضغوطات والصعوبات"، والتي قام بها سنة 1986. وعلى العموم، تناول صاحب هذه الدراسة الإشكالية النابعة من علاقة وسائل الإعلام بالسلطة السياسية في الجزائر، وممارسات السلطة اتجاهها ومحاولتها السيطرة عليها، وقد ركز الباحث في معالجة إشكالية هذه الدراسة على محاولة شرح وتوضيح مختلف الضغوطات والصعوبات التي عرفها قطاع الإعلام في الجزائر من 1962 إلى غاية 1988.

ولتحقيق هدفه استخدم الباحث استمارة ضمت 89 سؤالا وجه إلى 75 صحافيا خلال السداسي الأول من سنة 1986.

وإضافة إلى الاستمارة اعتمد الباحث على ملاحظاته الشخصية واتصالاته مع مسؤولي أجهزة إعلامية ووزير الإعلام السابق –آنذاك– مما سمح له – حسب رأيه – بتحليل الضغوطات والصعوبات التي عرقلت – خلال ثلاث عشريات تقريبا – ظهور حرية الصحافة في الجزائر، وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

فيما يخص التدخل في العمل وذلك أثناء البحث في مشكل ناقد، وجد الباحث أن أغلب الصحافيين المستجوبين يتعرضون للتدخل في عملهم من طرف من هم أعلى منهم منصبا، وكذلك لتدخل جهازهم الإعلامي أو وزير الإعلام أو الحزب.

أما عن ظروف العمل، فأظهرت نتائج الدراسة أن أكثر من نصف المبحوثين من الصحافيين لديهم مشاكل، وأن أكثر من الربع منهم يرون أن ظروف العمل جد سيئة واستنتج "قيراط" من ذلك أن الصحافي الجزائري كان يعمل حينها في جو مليء بالعوائق والصعوبات والمشاكل والضغوطات.

وفيما يخص السياسة الإعلامية، رأى أغلب الصحافيين المستجوبين أن هذه الأخيرة آنذاك طموحة، ولكنها تعاني من شرخ كبير بين النظرية والتطبيق. كما أظهرت الدراسة أن الصحافيين بعيدون جدا عن القبول بسياسة إعلامية ليست حتى واضحة وواقعية.

أما عن رأيهم في قانون الإعلام، فقد عبر أكثر من ثلثي الصحافيين المستجوبين عن خيبة أملهم، وأكدوا أن القانون يحدد حقوقهم ويبين واجباتهم ولكنه لا يحميهم.

ويوضح "قيراط" أن نتائج هذه الدراسة قد كشفت بوضوح عن مختلف العوائق والصعوبات التي عرفها الصحافي الجزائري أثناء الممارسة اليومية لمهنته. وأن هذه العوائق والضغوطات ليست سوى طرق للرقابة رأت السلطة فائدة استخدامها وتطبيقها لتحقيق أهدافها.

الدراسة الثالثة:

Mohamed KIRAT) معوقات الممارسة الإعلامية 31-1992,09)

تعتبر هذه الدراسة دراسة سابقة لدراستنا، حيث تناولت نفس موضوع بحثنا، إذ بينما حاول "قيراط" شرح مختلف العوائق والضغوطات التي تواجه حرية الصحافة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1962 و 1988 نحاول نحن البحث في المعوقات التي تتعرض لها حرية الصحافة في الجزائر الآن (فترة إجراء الدراسة).

لقد تم الحصول على المعلومات المتعلقة بهذه الدراسة من خلال تقرير لمحمد قيراط، نشر على صفحات المجلة الجزائرية للاتصال، ولم يرد في هذا التقرير ما يشير إلى تساؤلات الدراسة أو فروضها أو طريقة المعاينة، رغم ذلك كانت الاستفادة من هذه الدراسة كبيرة، على مستوى نظري، بالاعتماد على نتائجها لتغطية إحدى المراحل التي مرت بها حرية الصحافة في الجزائر وهي مرحلة ما قبل 1988، وعلى مستوى تطبيقي من خلال الاستفادة من طريقة طرح بعض الأسئلة التي تضمنتها استمارة الدراسة والمذكورة في التقرير.

9- المقاربة النظرية:

تعتمد هذه الدراسة على:

نظرية حارس البوابة التي تعد أحد المداخل النظرية التي يمكن الاستفادة منها في هذه الدراسة، وذلك بالنظر إلى أن القائم بالاتصال داخل أي مؤسسة إعلامية ملزم بالولاء للسياسات التي يرسمها أصحاب المؤسسات أو القائمون عليها والتي تكون معروفة أو

عير معلن عنها ، حيث تضع المؤسسة الإعلامية جملة من التوجيهات والتعليمات التي تؤثر على اختيارات القائم بالاتصال في بناء وتقييم الرسالة الإعلامية. وفي هذا السياق ، نجد" أن القائم بالاتصال يتدخل في حركة سير المعلومات من مصادرها إلى المتلقي ، وفي مرحلة أو أكثر بما يتسم بالسيطرة أو الضبط لهذه الحركة وناتجها النهائي الذي يتمثل في محتوى الرسائل الإعلامية التي تنقل إلى المتلقي.

وفي هذه الحالة فـإنه يقوم فانه يقوم بدور حارس البوابة الذي يسيطر على المرور خلال نقاط معينة، وهذا الدور قد يقوم به الفرد القائم بالاتصال نفسه، أو يقوم به غيره من زملائه في صالات التحري، فيتدخلون في بناء الرسالة بالحذف أو الإضافة أو التغيير أو التعديل بما يؤكد أهميتها أو يقلل منها".[1]

ومع تعدد القائمين بالاتصال داخل المؤسسة الإعلامية و اختلاف خبراتهم واهتماماتهم، وميولاتهم ومواقفهم ، تتعدد القرارات الصحفية ، ويتأثر مضمون الرسالة الإعلامية من أول مرحلة بجمع المعلومات وتحريرها ومراجعتها إلى غاية نشرها بقيمهم الشخصية و ممارساتهم المهنية.

9-1- نشأة النظرية:

نظرية حارس البوابة:

تعود البدايات التاريخية لدراسات القائم بالاتصال لدراسة "ليبوروستن" التي ظهرت عام 1937 تحت عنوان "مراسلي واشنطن" ، وتعتبر هذه الدراسة دراسة عن سيكولوجية المراسل الصحفي، ويرجع الفضل إلى عالم النفس النمساوي "كيرت ليون" سنة 1947 في تطوير ما أصبح يعرف بنظرية حارس البوابة الإعلامية، وتعتبر دراسته من أهم الدراسات المنهجية في مجال القائم بالاتصال, و التي ترى أن الرحلة التي تقطعها المادة الإعلامية حتى تصل إلى الجمهور المستهدف توجد نقاط (بوابات) تشبه حواجز التفتيش ، حيث يتم إصدار التصريحات أي تقرير ما يمر وما لا يمر من الأخبار والمعلومات، ويسمى الأفراد "حراس البوابة". ومن أعمق الدراسات التي أجريت على القائمين بالاتصال والقوى الاجتماعية التي تؤثر على العاملين في الصحف ، الدراسات التي قدمها "وارين بريد" سنة 1955 التي وجد فيها أن هناك أدلة تشير إلى وجود عملية تأثير يسيطر أو يهيمن

1- عبد الحميد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 116

بمقتضاها مضمون المؤسسات الإعلامية الكبرى على الطريقة التي تعالج بها المؤسسات الإعلامية الصغيرة الأخبار والأنباء.

واستخدم" بريد" في دراسة أخرى التحليل الوظيفي ليظهر كيف تدفن أو تحذف الصحف الأخبار التي تهدد النظام الاجتماعي والثقافي ، والتي استنتج من خلالها من خلالها أن الظروف الثقافية المحيطة بالصحفي في حجرة الأخبار وعلاقته الاجتماعية والشخصية لا تؤدي إلى نتائج تفي باحتياجات أوسع للحرية والديمقراطية.

كما تعتبر دراسة كل من "بروسي" و "ستلي" و "مالكوم ما كلين" عن القيم التي يعتنقها المحررون والتي تؤثر على اختيارهم للإخبار و أدوارهم المختلفة من الدراسات المهمة كذلك في هذا الحقل.

10- صعوبات الدراسة:

فيما يخص الجانب النظري: فمن بين أهم الصعوبات التي واجهناها هي:

- قلة المراجع التي تناولت مواضيع متعلقة بالصعوبات التي يواجهها الصحفي من خلال ممارسته الإعلامية.
- قلة الدراسات السابقة التي تطرقت إلى هذا الموضوع.
- أما في الجانب الميداني: فواجهنا صعوبات وعراقيل في إجراء المقابلات مع الصحفيين، حيث أن بعض الجرائد رفضت استقبالنا بداعي السرية ورفض الفصح عن معلومات داخلية.
- عدم تجاوب بعض أفراد العينة، رفض بعض الصحفيون إجراء مقابلات.
- عدم التزام بعض المبحوثين بالإجابة على كل الأسئلة التي طرحت عليهم.

الفصل الأوّل

الصحافة المكتوبة في الجزائر

المبحث الأول: تاريخ الصحافة المكتوبة و تطورها

المبحث الثاني: الصحافة المكتوبة في الجزائر

المبحث الثالث: قوانين الإعلام في الجزائر

تمهيد

يقول الدكتور محمد قيراط أن الممارسة الإعلامية هي ممارسة مهنية نبيلة يجب أن تمارس في إطار الأبعاد الأخلاقية والقانونية والتشريعية والمهنية ، فالمؤسسة الإعلامية والقائم بالاتصال الصحفي داخل المؤسسة الإعلامية مسؤول أمام المجتمع وأمام الرأي العام مسؤولية أخلاقية ومهنية كبيرة ، لذلك فـإن ثمن الخطأ عادة ما يكون غالي يدفعه الصحفي كما المؤسسة الإعلامية ويمثل القائم بالاتصال أحد الركائز الأساسية التي يبنى عليها العمل الإعلامي داخل أي مؤسسة إعلامية ، كما أنه يمارس عمله في إطار مجموعة من القواعد والقوانين التي تضعها المؤسسة التي يعمل بها ، وهو ملتزم بالقوانين والأطر التي وضعتها المؤسسة ، هذا بالنسبة للممارسة المهنية داخل المؤسسة. أما في يتعلق بالجانب الخارجي فان الممارسة المهنية للقائم بالاتصال تتأثر بالسياسات الخارجية والقوانين المسيرة للمهنة ، كما أنه يخضع للتوجيهات والقرارات الصادرة عن المسؤولين والمشرعين، وإن شكلت في النهاية أحد الضغوطات التي تمارس على القائم بالاتصال.

وهنا تعتبر السلطات والجهات المسؤولة عن تنظيم القطاع لها الأحقية في حماية الجمهور والقيم والمبادئ الاجتماعية. وتلعب دور "حارس البوابة" وهو الدور الذي قد يقوم به القائم بالاتصال نفسه عند اختياره ما يكتب وما يحذف.

الفصل الأول:ظهور الصحافة المكتوبة و تطورها في الجزائر

المبحث الأول: تاريخ الصحافة المكتوبة و تطورها

1- مفهوم الصحافة وظهورها في العالم

1-1- تعريف الصحافة:

لقد تعددت التعريفات حول مفهوم الصحافة ، بتعدد الزوايا التي ينطلق منها الباحث في تحديده لمفهومها و باختلاف الأزمنة والظروف التي و ضعت فيها التعريفات و من بين أهم هذه التعريفات, أن "الصحيفة مجموعة من الصفحات تصدر يوميا أو في مواعيد منتظمة ".[1]

وجاء في قاموس المحيط للفيروز بادي في قاموس محيط للمعلم بطرس البستاني إذ يعرفها بأنها "قطعة القرطاس أو الورق التي يكتب فيها, يقصد بصحيفة الكتاب و جمعها صحائف.[2]، ويعود تاريخ الصحافة المكتوبة ، حسب بعض المؤرخين إلى المصريين القدماء الرومانيون الذين عرفوا الصحافة اعتمادا على المبدأ القائل أن الصحافة وسيلة اتصال بأكبر عدد ممكن من الجمهور ، من خلال النقوش على الجدران والمعابد والكتابة على البرديات ونشر ها وإعلام الجمهور بها. وظهرت الصحافة المكتوبة تاريخيا في صحافة الإمبراطورية الرومانية. وهي أقدم صحافة في التاريخ, حيث كان الرومان يصدرون صحفا مكتوبة تعلق في أماكن معينة ليطلع عليها الناس ، ويقوم موظفون بقراءتها لتوصيل محتواها. وظهرت الصحافة في القرن الخامس عشر ، اخترع "يوحنا جوتنبرغ" الطباعة بالأحرف المعدنية المنفصلة، تلبية لرغبة الناس في الحصول على أهم الأحداث المحلية و العالمية عن طريق الإخبار المطبوعة. وكانت الصحف دائمًا الوسيلة

1- شرف عبد العزيز، **المدخل إلى وسائل الإعلام**. القاهرة: دار كتاب المصري، ط1، 1999، ص 12

2- مكاوي حسن عماد، **أخلاقيات العمل الإعلامي** .." دراسة القاهرة : مقارنة" الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع ، ط4، 2006، ص 42.

الرئيسية للصحفيين منذ عام 1700، ثم أضيفت المجلات في القرن الثامن عشر، والإذاعة والتلفزيون في القرن العشرين، والإنترنت في القرن الحادي والعشرين.

أما البلاد العربية فلم تعرف الصحافة إلا في الفترات الاستعمارية من العثماني إلى الانجليزي فالفرنسي، وذلك ابتداء من القرن 19، حيث تأسست نتيجة لعدة أسباب منها الشخصية والسياسية والثقافية وحتى التجارية. وساهمت الاكتشافات العلمية والتكنولوجية في إخراج الصحافة من صورتها البدائية إلى علم اتصال جماهيري. ويقول "فيليب دي طرازى"، عن تاريخ الصحافة العربية ، في مؤلف صدر عام 1913 بعنوان "تاريخ الصحافة العربية: أن "نابليون الأول إمبراطور الفرنسي هو واضع أساس الصحافة العربية" في مصر حين جاء قائدا للحملة الفرنسية على مصر وكان نابليون يؤمن بأن الصحافة يجب أن تكون في خدمة الحاكم.[1]، وقد نجح بالفعل في تطبيق ذلك حتى قال أحد خصومه: "إن نابليون بونابرت قد سحق الصحافة تحت كعب حذائه".

هكذا بزغت شمس الصحافة العربية في ختام القرن الثامن عشر بمدينة القاهرة، وكان ذلك على يد الحملة الفرنسية بقيادة بونابرت. وقد انشأ الفرنسيين في مصر ثلاث صحف واحدة باللغة العربية وصحيفتان بالفرنسية ,وقد انقرضت هذه الصحف برجوع تلك الحملة إلى بلادها سنة 1801.[2]

أما جريدة "أبو نظارة" في باريس، فكانت أول صحيفة عربية مرسومة بالألوان، وقد أصدرها الشيخ "يعقوب صنوع المصري" في22/1/1887.

وتعد "الوقائع المصرية"، التي تصدر الآن مرتين أسبوعياً، أقدم الصحف العربية التي لا تزال تصدر بانتظام منذ عام 1828، وقد أصدرها الوالي "محمد علي باشا" في القاهرة، ولا تزال تصدر باعتبارها الجريدة الرسمية للحكومة المصرية، وكانت في بدايتها تصدر دون انتظام في قسمين عربي وتركي، ومع الوقت ألغي القسم التركي. وكانت في

1- دي طرازي فيليب، **تاريخ الصحافة العربية ج1**، بيروت: المطبعة الأدبية، 1931، ص ص 95 - 110.

2- شرف عبد العزيز، **الجغرافيا العربية**، مصر: عالم الكتب. ط1، 2004. ص ص 89 - 96.

أول عهدها تنشر مقالات وأخباراً، بل فصولا مترجمة، ولكنها اقتصرت فيما بعد على البلاغات الرسمية والقوانين وإعلانات الوزارات. وقد ترأس فريق التحرير في فترات حياتها المختلفة الشيخ "رفاعة رافع الطهطاوي"، ومساعده "أحمد فارس الشدياق"، وتعاقب على تحريرها "عبد الرحمن رشدي وأحمد خيري وأحمد عبد الرحيم والشيخ محمد عبده وعلي جودت وعبد الكريم سلمان وسعد زغلول وإبراهيم الهلباوي.[1]

كان الأمير اللبناني "أمين أرسلان" أول صحافي عربي يحضر بصفة رسمية مؤتمراً عاماً للصحافة، وذلك عام 1897 في استكهولم بالسويد. وقد صدرت في الولايات المتحدة عام 1892 أول جريدة عربية في العالم الجديد، وهي "كوكب أميركا"، وقد شهدت مدينة نيويورك عام 1900 أول مؤتمر للصحافة العربية.

بدايات الصحافة العربية إذن كانت مع أوائل الاحتكاك بالغرب وخاصة فرنسا وبريطانيا خلال القرنين الماضيين.

فمن الأشياء التي لفتت نظر رفاعة رافع الطهطاوي خلال إقامته في باريس مع البعثة التعليمية المعروفة عام 1825 الصدور المنتظم للصحف في هذه العاصمة الأوروبية العريقة ورصدها في كتابه المعروف.

ويقول الطهطاوي في الكتاب الذي وضعه عن مشاهداته وتجاربه في فرنسا وباريس عن الصحف، ويسميها "الجرنالات"، ما يلي: "ومن الأشياء التي يستفيد منها الإنسان كثير الفوائد الشاردة، التذاكر اليومية المسماة الجرنالات جمع جرنال. وهي ورقات تُطبع كل يوم وتذكر ما وصل إليهم علمه في ذلك اليوم، وتنشر في المدينة وتباع لسائر الناس وسائر أكابر باريس، يرتبونها كل يوم، وكذلك سائر القهاوي. وهذه الجرنالات مأذون فيها لسائر أهل فرنسا أن تقول ما يخطر لها وأن تستحسن وتستقبح ما تراه حسناً أو قبيحاً، وأن تقول رأيها في تدبير الدولة، فلها حرية تامة ما لم تضر بذلك، فإنه يُحكم عليها وتطلب بين يدي القاضي".

1- سامي ذيان، **مدخل نظري علمي إلى الصحافة والاعلام**، بيروت: دار المسيرة،1997، ص11.

وعن تأثير الصحافة يقول بأنها أي الجرنالات متعددة، فكل جماع لها في رأيها مذهب تقويِّه كل يوم وتحميه وتؤيده، ويقول عن الصحافيين بأنهم إجمالا "أسوأ حالا من الشعراء عند تحاملهم أو محبتهم".

إن تاريخ الصحافة العربية حافل بالنضالات ضد هيمنة الأنظمة السياسية وسيطرت أصحاب النفوذ والأموال ، وقوانين الرقابة ، وتمكنت على مدار عقود من المقاومة من فرض نفسها وافتكاك لقب السلطة الرابعة بجدارة واستحقاق.[1]

وأكثر ما ميز هذه المرحلة من تاريخ الصحافة العربية التي كانت ما بعد الاستقلال ، التنافس والتحزب، حيث كانت تصدر عن جمعيات أو أحزاب سياسية أو أفراد إلى جانب الصحافة الحكومية. فبعد رفع الضغوط الاستعمارية, عرفت البلدان العربية تنافسية كبيرة بين الأحزاب السياسية على الحكم.

المبحث الثاني: مراحل تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر

1- الصحافة الاستعمارية:

إن تاريخ الصحافة المكتوبة في الجزائر وباقي بلدان العالم الثالث مرتبط بظاهرة الاستعمار الحديث الذي تعرضت له من قبل المستعمر الفرنسي. ونظرا لأهمية الصحف كوسيلة مهمة للإعلام والتوجيه ركزت الدول الاستعمارية على الاستخدام الأمثل لهذه الوسيلة لتزويد قواتها بالأخبار والمعلومات حول المناطق التي ترغب في الاستيلاء عليها كما تستعملها في عزل هذه الشعوب عن المحيط الخارجي لاغتصاب حقوقها و تحقيق أطماعها الاستعمارية التوسعية . وكباقي الدول المستعمرة, عرفت الجزائر هذا النوع من وسائل الإعلام مع نزول القوات الاستعمارية حيث أن أول ما قام به قادة الحملة الفرنسية هو إصدار جريدة لتزويد رجال الحملة بالأخبار حيث يقول زهير إحدادن "أول جريدة

1- عزي عبد الرحمن ، **الصحافة العربية قراءة تقييمية المجلة الجزائرية للإعلام والاتصال** ، الجزائر : معهد علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992 – 1993، ص 62.

ظهرت في الجزائر Lestafethe de Sidi Fredj، التي كانت قاعات التحرير داخل البواخر الاستعمارية التي غزت الجزائر سنة 1830.[1]

وفي تلك المرحلة كانت الجرائد وسائل إعلامية هامة تعلب دورا كبير في التأثير والسيطرة على المجتمعات وتوج يهِ الرأي العام، ما دفع بالمستعمر إلى إصدار عناوين عديدة, حيث سخر لذلك إمكانيات مادية وبشرية ضخمة ، منها ما كانت ناطقة باللغة الفرنسية، والتي كان لها توجها استعماريا. وظلت الوضعية على حالها سواء بالنسبة للجرائد الصادرة باللغة العربية أو الفرنسية حتى سنة 1944,حيث أعطيت بعض الحقوق المدنية للجزائريين من طرف الجنرال ديغول.[2]

وفي هذه الأثناء وبعد التسهيلات التي قامت بها السلطات الاستعمارية في قطاع الإعلام, صدرت عدة جرائد نذكر منها بعض العناوين التي ظهرت خاصة في الشرق الجزائري منها "المنتقد" بقسنطينة في سنة 1925. "الشهاب" في نفس السنة والتي كان يشرف عليها العلامة الشيخ عبد الحميد بن باديس ابتداء من سنة 1929, لتتحول إلى مجلة ثقافية دينية إصلاحية. إلا أن الوضع لم يستمر طويلا ، حيث سرعان ما تراجعت السلطات الاستعمارية عن إجراءات التخفيف أثناء الحرب العالمية الثانية لتقويم بمصادرة وتوقيف كل تلك الصحف باستثناء التي توزع في الخفاء ، حيث كان للأحزاب السياسية التي تنشط آنذاك جرائد ناطقة باسم كل هذه الأحزاب. ومن بين هذه الجرائد السرية نذكر "الجزائر الجمهورية"، التي كانت تصدر عن الحزب الشيوعي الجزائري.

وعرفت تلك المرحلة صدور الكثير من الجرائد إلا أنها كانت محظورة من طرف السلطات الفرنسية فكانت تصدر حفية ، أهمها ومن بين هذه الجرائد يذكر الزبير سيف الإسلام في كتابه "الإعلام التنمية" جريدة "الجزائر الحرة" التي تصدر باللسان الفرنسي هذه الجريدة كانت تصدر بسرية وممنوعة لكونها تمثل وجهة نظر الحركة الوطنية التي

1- إحدادن زهير، **مدخل لعلوم الإعلام والاتصال**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1993، ص 91

2- إحدادن زهير، **الصحافة الإسلامية الجزائرية من بدايتها إلى 1930**، مرجع سبق ذكره، ص ص 38 – 39.

كانت تحضر للثورة المسلحة بالإضافة إلى هذه الجرائد وجود المنشورات التي كانت توزع داخل و خارج الوطن وكذلك الجرائد التي كان يصدرها حزب الشعب إلى غاية سنة 1954.

وكانت البداية التي عرفت خلالها الصحافة الاستعمارية باللغة الفرنسية ازدهارا كبيرا لم ينته سنة 1962.[1]

ومن هنا يتضح أن الصحافة الاستعمارية باللغة الفرنسية عرفت تطور خلال ربع قرن من حيث العناوين ولكن ولانتشار الأمية بشكل واسع وضعف القراءة باللغة الفرنسية عمل المستعمر على إصدار جرائد ناطقة باللغة العربية خدمة لأهدافه والمتعاملين معه حيث أسند التحرير لبعض المستشرقين المستوطنين وبعض الجزائريين الذين يخدمون مصالحة حيث "ظهرت جريدة باللغة العربية في الجزائر يوم 15 سبتمبر 1948 بعنوان المبشر والتي تمثل الورقة الخبرية الرسمية الجزائرية تصدر مرتين في الشهر.[2]

وظهرت عناوين متعددة من هذه الجرائد التي تصدر باللغة العربية وتخدم المصالح الاستعمارية ولكن الشيء الملاحظ أن هذه الجرائد لم تلق رواجا نظرا لتوجهها وتميزها بالضعف من جميع النواحي.

أما الصحافة الجزائرية النضالية والمناهضة للاستعمار فلم تظهر إلا بعد فترة من الزمن بسبب الاضطهاد والقوانين التعسفية التي وضعتها سلطات الاحتلال وذلك انطلاقا من المادة السادسة من قانون الإعلام الفرنسي الخاصة بالمتصرف أو المسؤول الشرعي عن الجريدة حيث تتطلب منه أن يتمتع بجميع حقوقه المدنية و أن لا يكون محكوما عليه وهذه الحقوق لا يتمتع بها الجزائريين طبعا.

ولكن في المقابل عمل بعض الجزائريين على إصدار عدة جرائد مع إسناد إدارتها إلى بعض المستوطنين، من بينها جريدة المنتخب " جريدة أسبوعية تصدر باللغة الفرنسية

1- إحدادن زهير، **الصحافة الإسلامية الجزائرية من بدايتها إلى 1930**، مرجع سبق ذكره، ص 2

2- المرجع السابق، ص 23

و العربية مديرها "بول أنيان مورا" كانت أول جريدة اهتمت بشؤون المسلمين الجزائريين السياسية .

وبعد نوفمبر 1954 تاريخ اندلاع الثورة الجزائرية ازداد الاهتمام بالجانب الإعلامي بصفة عامة حيث كثرت في هذه الأثناء عدد المنشورات التي توزع من قبل أعضاء الحركة الوطنية لكن الملاحظ في هذه المرحلة الجديدة من تاريخ الجزائر هو تمركز العمل الإعلامي والصحفي بصفة عامة بيد الحركة الوطنية (حركة جبهة التحرير الوطني) التي عمل رجالها على إنشاء جرائد ناطقة باسم الحزب وذلك بالاعتماد على الكفاءات التي تكونت من قبل "وارتأى رجال جبهة التحرير الوطني إلى إصدار سنة 1956 جريدة المجاهد في طبعتين أحدهما بالعربية و أخرى بالفرنسية" .[1]

هذه الجريدة التي كانت تطبع بإمكانات جد متواضعة كان لها دور وتأثير كبيرين على الصعيدين الوطني والدولي حيث كانت تستعمل في توعية المواطنين وتجنيدهم للكفاح المسلح.

كما حملت مع وسائل الإعلام التي كانت تستعملها الثورة الجزائرية آنذاك لإشعار الرأي العام الدولي بعدالة وحقيقة الثورة الجزائرية المجيدة.

2- الصحافة المكتوبة في الجزائر بعد 1962 :

إن الدولة الجزائرية بعد الاستقلال كانت على دراية كبيرة بالمكانة الجماهيرية لوسائل الإعلام ا بصفة عامة و الصحافة المكتوبة بصفة خاصة, نظرا للدور الذي تستطيع أن تقوم به هذه المؤسسة في تشييد وتنظيم المجتمع وكذلك في التوعية ودفع عجلة التنمية بالتأثير على الجماهير وتجنيدهم لذلك ، عملت الجزائر المستقلة على رسم الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها وتغيير اتجاهه من إعلام حربي إلى إعلام في خدمة التنمية " وهنا

1- إحدادن زهير، **الصحافة الإسلامية الجزائرية من بدايتها إلى 1930**، مرجع سبق ذكره، ص 11.

بدأت عملية تحويل الإعلام والصحافة في الجزائر من إعلام حربي إلى إعلام بناءوتشييد المجتمع".[1]

وانطلاقا من هذه الإستراتجية التي سطرتها الحكومة الجزائرية المستقلة عملت على فرض سيطرتها على القطاع الحساس وبالتالي قامت مباشرة بعد الاستقلال بتأميم ومصادرة هذا القطاع انطلاقا من مصادرة الصحف التي كانت موجودة في الجزائر التي يقوم بتمويلها وإدارتها الأجانب حيث "ففي سنة 1963 اجتمع المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني و قرر تأميم هذه الصحف باستثناء ALGERIE REPUBLICAN التي كان يسيرها أشخاص يتمتعون بالجنسية الجزائرية" [2]، فقامت السلطات الجزائرية باسترجاع وتأميم الصحف الأجنبية و فرض سيادتها على قطاع الإعلام والصحافة لكن هذا لم يمنع من إبقاء بعض العناوين التي يتملكها الخواص الذين يتمتعوا بحق المواطنة والجنسية الجزائرية ، ويظهر ذلك "في استمرار قانون الإعلام الفرنسي الصادر سنة 1881 الذي ينص على الملكية الخاصة للصحافة".[3]

ولكن الحكومة الجزائرية التي كانت تتبنى النظام الاشتراكي ، كانت تسعى إلى إقامة نظام اشتراكي في القطاع الإعلامي وبالتالي الهيمنة وفرض السيطرة على النشاط الإعلامي, وعلى مختلف المؤسسات الإعلامية بما فيها المؤسسات الصحفية ودور النشر، فقامت بإصدار صحف تابعة للدولة وناطقة باسم الحزب خدمة للسياسة والأهداف العامة للحكومة وكذلك لمنافسة الصحف التابعة للقطاع الخاص. وفي هذا الإطار بالإضافة إلى صحيفة المجاهد الأسبوعي التي دخلت إلى أرض الوطن بعد الاستقلال مباشرة, ظهرت صحف يومية للمرة الأولى "... ففي 19 سبتمبر ظهرت اليومية الجزائرية الأولى التابعة للدولة الفرنسية و هي تحمل اسم الشعب ثم صدرت LE PEUPLE

1- الزبير سيف الإسلام، **الإعلام والتنمية في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 43.

2- إحدادن زهير، **مدخل لعلوم الإعلام و الاتصال**، مرجع سابق ذكره، ص96

3- المرجع نفسه، ص 97.

عندما بدأت تظهر يومية أخرى باللغة العربية في 11 ديسمبر 1962 وهي تحمل كذلك اسم الشعب.[1]

لكن الشيء الملاحظ على السياسة الجزائرية في المراحل الأولى من الاستقلال لم تهتم بالعمل الصحفي على مستوى وطني فقط بل تعدى ذلك بإصدار جرائد على المستوى الجهوي هذه الصحف الجهورية والوطنية كانت موجهة أساسا للمساهمة في التنمية والتعبئة لخدمة البلاد و ازدهارها و ترسيخ مبادئ جبهة التحرير الوطني أما الهيمنة الكلية للحكومة على العمل الصحفي فتتجلى بعد مؤتمر جبهة التحرير الوطني الذي انعقد سنة 1964، الذي خرج بتوصيات لإجراء مفاوضات مع مسؤولي يومية ALGER REPUBLICAN حتى يتم إدماجها في الصحف الحكومية وتوقفها في 19 جوان 1965 و تمت بذلك هيمة الحكومة على الصحف اليومية وبتأسيس الشركة الوطنية للنشر والتوزيع سنة 1966.

ولم يلاحظ بعد ذلك صدور أي جريدة خاصة بالرغم من عدم و جود أي قانون يمنع ذلك بهذه العملية, لتكون الحكومة الجزائرية قد أرسلت نظام إعلامي قائم على هيمنة الدولة على المؤسسات الصحفية على المستوى الوطني والجهوي وتسخيرها في تعبئة الجماهير و في خدمة و ترسيخ مبادئ حزب جبهة التحرير الوطني و إخضاعها للمركزية بحلول 1976 "... فبدأت بتأميمها ثم أخضعتها للمركزية بحلول سنة 1976 و هو تاريخ صدور الميثاق الوطني الذي حدد المهام الأساسية للإعلام ومبادئ و وسائله المختلفة في العمل على تعبئة الجماهير لخدمة البلاد".[2]

نفس هذا الطرح نجده في الإعلان المنبثق عن المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1979 حول تدعيم مواقف الحزب والعمل على نشر أفكاره و تبسيطها لكافة شرائح المجتمع وتعزيز الحملات الإعلامية ضد أي موقف أو رأي يتنافى ومبادئ

1- مجلة الإعلام والاتصال، الجزائر: معهد العلوم الإعلام والاتصال، العدد 9

2- مجلة الإعلام والاتصال، معهد علوم الإعلام والاتصال. ص ص 56 - 57.

الثورة. حيث تميزت المرحلة الممتدة من 1962 إلى 1988 بالهيمنة الكلية للدولة الجزائرية على المؤسسات الإعلامية خاصة الصحافة وذلك بمراقبة وتوجيه الصحافة ، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ براهيمي في رسالة دكتوراه الدولة: "السلطة والصحافة في الجزائر."

"إن الفترة الأولى من الاستقلال ما بين 1962 و1965، تميزت بتسيير السياسيين لوسائل الإعلام وانطلاقا من سنة 1965تولى موظفون إداريون المسؤولية".[1]

إلا أن السياسة الجزائرية في الإعلام تضمنت جوانب سلبية تتمثل في كون الجمهور لا يجد ما يطلبه أو يلبي رغباته ، لأن الإعلام كان أداة لخدمة الحزب إذ كان المصدر الأخبار في هذه الفترة ينبع من جهة واحدة " الحكومة " كما أن البيروقراطية طغت على القائمين بالإعلام الأمر الذي نتج عنه رداءة في الأسلوب وانعدام الموضوعية في معالجة المواضيع وقلة المعلومات.

3- الصحافة الجزائرية بعد أحداث أكتوبر 1988

إن دراسة تطور الصحافة في الجزائر بعد الاستقلال يعكس صورة لهيمنة السلطة على الإعلام، فقد تم توجيهها لخدمة أهداف معينة واتخذت من الرقابة سلاح توجهه في وجه كل مل يخالف مواقف وقرارات النظام السياسي القائم ، ليستمر الوضع على ما هو عليه إلى غاية صدور دستور 1989 الذي أسس للديموقراطية وفتح مجال التعددية السياسية في البلاد . وإذا كان الدستور قد وضع الأطر القانونية الكبرى لهذه التعددية ومنه حرية التعبير فإن أحداث أكتوبر 1988 تمثل منعرجا هاما في تاريخ الجزائر المعاصرة، حيث دفعت السلطة إلى فتح مجالات التعبير والإبداع و ذلك باعتبارها صرخة للمطالبة بحرية التعبير ورفع الحواجز المعنوية والقانونية أمام إبداء الآراء وتبادلها بين جميع المواطنين وقد جاء في المادة 39 بان حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع

1- المرجع نفسه، ص 59 .

مضمون للمواطن وهنا يبرز الارتباط الوثيق بين التعددية السياسية وحرية التعبير ، التي تمثل مؤشر هاما ومجالا مناسبا لإبداء الرأي وتبادل الأفكار والدفاع عن الاتجاهات السياسية.

ولأن الدستور لا يمثل إلا إطارا عاما كان من الضروري وضع قانون يحدد المهنة بعد أن أصبح القانون القديم لا يتماشى والواقع الجديد الأمر الذي استدعى إصدار القانون رقم 07/90 الذي يحدد قواعد و مبادئ ممارسة حق الإعلام [1]، والذي واجه نقد كبير من طرف الصحفيين عامة إذ أنه لم يركز إلا على الجانب العقابي والذي ينتظر الصحافي إذا تجاوز الحدود الموضوعة في هذا القانون والتي اعتبرها أصحاب المهنة في عمومها غير دقيقة وترتكز على تفسير المصلحة العليا للبلاد حسب رأي السلطة ولقد عرفت هذه السنوات الأخيرة ظهور تعددية إعلامية خاصة في الصحافة المكتوبة التي ساهمت في التعريف بمختلف الاتجاهات السياسية ، في الجزائر وأعطت الموثقين الصحافيين خاصة والمواطنين عامة فرصة في الإعلام والترقب منه بإبراز مشاكل وطموحات تحاول جاهدة لأداء دورها في المجتمع.

المبحث الثالث: قوانين الإعلام في الجزائر

بعد أحداث أكتوبر 1988، شهدت الساحة السياسية والإعلامية تحولات خطيرة تمخض عنها واقع جديد استدعى اتخاذ العديد من الإجراءات ، منها: تعديل الدستور الذي أنهى عهد الحزب الواحد وأعلن عن دخول الجزائر مرحلة التعددية الحزبية ، ونتيجة لذلك حصلت بعض التغيرات التي استلزمت تعديل قانون الإعلام 1982، فكانت سنة 1990 تاريخ صدور ثاني قانون للإعلام في الجزائر والذي تضمن 106 مواد انتظمت في تسعة أبواب، وأهم ما جاء فيها:

1- قانون الإعلام، المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام، الجزائر:1 شارع موريس أودان، ص 91

– الباب الأول و تضمن جملة من الأحكام العامة المتعلقة بالتعريف بالحق في الإعلام وكيفية ممارسته والهدف منه ونشير إلى أن الحق في الإعلام لم يحدد في إطار الحزب الواحد، ففي حين ن المواد الثلاثة من قانون 1982، تحدد أن هذا الحق يمارس بحرية ضمن إطار الخيارات الإيديولوجية للبلاد والقيم الأخلاقية للأمة والتوجهات السياسية ، تحت توجيه حزب جبهة التحرير الوطني ، تعلن المادة الأولى(1) من القانون الجديد أن هدف القانون هو تحديد القواعد والمبادئ الأساسية لممارسة الحق في الإعلام ، والمادة الثانية(2) من القانون الجديد تعاكس الثانية (2) من القانون القديم ، حيث تشير إلى أن الدولة هي التي تضمن إعلاما كاملا وموضوعيا ، وتعلن حق المواطن في الإعلام بكيفية كاملة وموضوعية وحقه بالمشاركة في الإعلام بممارسة الحقوق الأساسية في التفكير والرأي والتعبير ، أما المادة الرابعة فتذهب بتفصيل أكثر إلى هذا الحق الذي يضمن من خلال عناوين القطاع العام إضافة إلى عناوين وأجهزة الجمعيات السياسية وتلك المنشاة من طرف الأشخاص الطبيعي أو المعنويين الخاضعين للقانون الجزائري ، وفي هذا الإطار، يرى "إبراهيم براهيمي" أن " الأمر يتعلق برؤية جديدة لقانون الإعلام حتى ولو أن السلطة لن تتخل كليا عن رقابتها لوسائل الإعلام".[1]

وجاء أيضا في قانون الإعلام الثاني لسنة 1990 الجديد بعد أكثر من سنة منذ ظهور الإصلاحات ودستور 23 فيفري 1989، وتم ترسيخ فكرة قانون جديد للإعلام لكي يعبر عن متطلبات و طموح رجال الفكر و الإعلام و خاصة الصحفيين و قد تم نشره في الجريدة الرسمية يوم 4 أفريل 1990 وكذلك تبدأ مرحلة متميزة وجديدة في تاريخ النشر والإعلام في الجزائر. وقد سقط في هذا القانون الخطر عن حرية إصدار الصحف ، الذي هو حق لجميع المواطنين ، غير أن هذه الحرية تبقى نسبية لارتباطها أولا بالتصريح

1– تواتي نور الدين، **الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط 1، 2008، ص 34.

المسبق وثانيا الإمكانيات المادية، فمن الناحية النظرية للجميع الحق في إصدار الصحف لكن من العملية، وحدهم الذين يملكون الإمكانيات المادية بإمكانهم ذلك.

1- تعديل قانون العقوبات سنة 2001:

في إطار المساعي الرامية إلى وضع قانون جديد للإعلام ، صدر قانون العقوبات المعدل وهو القانون رقم01_09 المؤرخ بتاريخ 26 جوان 2001.[1]

ومن أهم التعديلات التي جاء بها في المادتين (144 مكرر) و (144 مكرر 1) حيث تضمن الأولى عقوبة بالحبس من (3) ثلاثة أشهر إلى (12) إثني عشر شهرا ، وبغرامة مالية من 50.000 دج إلى 250.000 دج أو بإحدى العقوبتين ، لكل من أساء إلى رئيس الجمهورية بعبارات تتضمن الإهانة أو السب أو القذف ، سواء كان ذلك عن طريق الكتابة أو الرسم أو التصريح أو بأية آلية لبث الصوت أو الصورة أو بأية وسيلة الكترونية أو معلوماتية أخرى.

أما المادة الثانية (144 مكرر 1) فتنص على أنه في حالة ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة (144مكرر) بواسطة نشرية أو أسبوعية أو شهرية أو غيرها فان المتابعة الجزائية تتخذ ضد مرتكب الإساءة و المسؤولين عن النشرية وعن تحريرها وكذلك ضد النشرية نفسها ، وتكون العقوبة بالحبس من (3) ثلاثة أشهر إلى (12) اثني عشر شهرا وبغرامة مالية من 50.000دج إلى 250.000 دج أو بإحدى العقوبتين فقط، وتعاقب النشرية بغرامة مالية من 500.000 دج 2.500.000 دج.[2] وفي قراءة لهذا القانون فيرى البعض أنه جاء لتضييق الخناق على الصحفيين وتراجعا واضحا للحرية

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية .قانون الإعلام 01-09 السنة الثامنة والثلاثون، العدد 34، الأربعاء 5 ربيع الثاني 1422 الموافق 27 يوليو، 2001، ص ص 15 - 19.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية: **الجريدة الرسمية .قانون الإعلام 01-09** السنة الثامنة و ثلاثون. العدد 34. الأربعاء 5 ربيع الثاني 1422 الموافق 27 يوليو . 2001. ص ص 19-15.

الممنوحة للصحافة. فبالإضافة إلى مساوئ قانون الإعلام ، جاءت هذه التعديلات لتزيد الطين بلة وتخنق الصحفيين أكثر فأكثر.

2- قانون الإعلام 2012- قانون الإعلام 2014:

قانون الإعلام لسنة 2012، والذي صدر بتاريخ 8 يناير سنة 2012، يتعلق هذا القانون بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلقة بالإعلام للدستور: حيث انه و بناءا على إخطار رئيس الجمهورية المجلس الدستوري طبقا لأحكام المادة (165) الفقرة 2 من الدستور، بالرسالة المؤرخة في 25 ديسمبر سنة 2011 تحت رقم 93 قصد مراقبة القانون العضوي المتعلق بالإعلام للدستور. أما في الباب الرابع فيما يخص النشاط السمعي البصري من خلال الفصل الأول الذي يتعلق بممارسة النشاط السمعي البصري.

أما قانون الإعلام لسنة 2014 وهو قانون رقم 04-14 يتعلق بالنشاط السمعي البصري، والذي ينص في مواده 119, 120, 122 و 126 على أحكام عامة.

وأوضح "ابراهيم براهيمي" في حديثه أن مجال الصحافة والمعلومة، للبيروقراطية أثار وخيمة حيث أن الإدارة لا تستطيع تحمل مسؤولياتها دائما ما ينتظر السلطة العليا للبلاد لتمنحها الموافقة علما أن في مجال المعلومات الهامش الزمني يلعب دورا كبيرا لوصول المعلومة في وقتها المحدد للمواطن في حين أن الإدارة تقوم بعرقلتها خوفا من السلطات العليا، واقترح "إبراهيم براهيمي" بعض الحلول لتفادي العراقيل منها "المكافحة للحصول على حق الوصول إلى المعلومة، وللحصول على صحافة ذات نوعية والسعي لتطويرها".[1] تقبل الأشخاص والإدارة لنقد الصحافة لهم واحترام آرائهم، وتمكين أفراد المجتمع من التعبير عن أرائهم عن طريق الصحافة بأنواعها وفتح المجال للصحافة المحلية والجهوية".[2]

1 Brahim Brahimi **: Le droit à l'information à l'épreuve parti unique et de l'état d'urgence**, édition sacre liberté. 2002. P 58.

2 - Ibid P 59.

الفصل الثّاني

المعوقات التي يواجهها القائم بالاتصال في الصحافة المكتوبة

المبحث الأول: القائم بالاتصال

المبحث الثاني: الضغوطات التي يواجهها الصحفي في الصحافة المكتوبة

الفصل الثاني: معوقات العمل الصحفي في الصحافة المكتوبة

المبحث الأول: القائم بالاتصال في الصحافة المكتوبة

1- مفهوم القائم بالاتصال:

وضعت المدارس الإعلامية، عدة مفاهيم للقائم بالاتصال ، فاهتمت بعضها بالتركيز على جانب التأثير في المتلقي ، لتعرفه على أنه: "يشمل من لديهم القدرة على التأثير بشكل أو بآخر في الأفكار والآراء" [1]. فيما ذهبت دراسات أخرى الاهتمام بدور القائم بالاتصال في العملية الاتصالية، والقول أنه: "الشخص الذي يتولى إدارة العملية الاتصالية وتسييرها، وعلى ضوء ما يتمتع به من قدرات وكفاءات في الأداء يتحدد مصير العملية برمتها"، وقد حددته دراسات أخرى بأنهم "الذين يؤدون دورا فعالا في و مباشرا في إنتاج الرسائل الإعلامية".[2]

أما المدارس الفرنسية فقد استخدمت لفظ الوسيط فهي ترى أن القائم بالاتصال له دلالة محايدة , بينما الصحفي وفقا لاتجاهاته – يلعب دورا تفاوضيا بين صاحب المعلومة (المصدر) وبين الجمهور (المستقبل).[3]

أي أن هذه المدرسة تعتبر لفظ القائم بالاتصال يمثل جزئية من عمل الصحفي المعقد، أي أن القائم بالاتصال هو مرحلة من المراحل التي يمر بها الصحفي قبيل نشر الرسالة الإعلامية.

1-1- معايير القائم بالاتصال:

ولخصها "ديفيد برلو" في العناصر الآتية:

1- فؤاد نجوى، **القائمون بالاتصال**، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية،1992، ص 4.

2- نفس المرجع، ص 5.

3- زلطة عبد الله محمد، **القائم بالاتصال في الصحافة (دراسة ميدانية)**، الأردن: الدار العالمية للنشر والتوزيع ، ط 01، 2008.

– توفر خمسة مهارات متعلقة بالاتصال وهي الإنصات ، القراءة، الكتابة، التحدث، القدرة على التفكير السليم لتحديد أهداف الاتصال.

– مركز القائم بالاتصال في إطار النظام الاجتماعي والثقافي وطبيعة الأدوار التي يؤديها والوضع الذي يراه الناس فيه، يؤثر على فعالية الاتصال.

– اتجاهات القائم بالاتصال نحو نفسه ونحو الموضوع ونحو المتلقي ، وكلما كانت هذه الاتجاهات ايجابية زادت فعالية القائم بالاتصال.

– معرفة السياسة الإعلامية لمؤسسته، ويتم ذلك حسب "وارين بريد" بعدة طرق منها: القراءة المستمرة للجريدة ، المشاركة في الدورات والمحاضرات التي تقيمها المؤسسة، بواسطة توجيهات رئيس التحرير وعن طريق الخبرة، فيما حدد"الكس تان" العوامل التي تجعل القائم بالاتصال مؤثرا في إقناع الجمهور , و هي المصداقية, الجاذبية و السلطة أو النفوذ.

1-2- المسؤوليات المترتبة على القائم بالاتصال:

على القائم بالاتصال الالتزام بجملة من الواجبات و المبادئ من بينها:

احترام سر لمهنة والالتزام بأخلاقيات الصحفي، توخي الدقة والموضوعية والصدق، والتأكد من مدى صحة المعلومة التي تقدم إلى الجمهور ، احترام الحياة الخاصة للمواطنين, الحفاظ على نزاهة وكرامة المهنة ، والعمل من أجل المصلحة العامة وعدم تفضيل المصلحة الشخصية، كما أن القائم بالاتصال مفروض عليه الدفاع عن حقوق الإنسان والمشاركة في الإصلاح الاجتماعي و الآخذ بعين الاعتبار اتجاهات الجمهور وآرائهم.

2- نظرية حارس البوابة:

تعود البدايات التاريخية لدراسات القائم بالاتصال لدراسة "ليبوروستن" التي ظهرت عام 1937 تحت عنوان " مراسلي واشنطن" ، وتعتبر هذه الدراسة، دراسة عن سيكولوجية المراسل الصحفي، ويرجع الفضل إلى عالم النفس النمساوي "كيرت ليون" سنة 1947 في تطوير ما أصبح يعرف بنظرية حارس البوابة الإعلامية, و تعتبر دراسته من أهم الدراسات المنهجية في مجال القائم بالاتصال ، والتي ترى أن الرحلة التي تقطعها المادة

الإعلامية حتى تصل إلى الجمهور المستهدف توجد نقاط (بوابات) تشبه حواجز التفتيش، حيث يتم إصدار التصريحات أي تقرير ما يمر وما لا يمر من الأخبار والمعلومات ، ويسمى الأفراد "حراس البوابة"، ومن أعمق الدراسات التي أجريت على القائمين بالاتصال والقوى الاجتماعية التي تؤثر على العاملين في الصحف ، الدراسات التي قدمها "وارين بريد" سنة 1955 التي وجد فيها آن هناك أدلة تشير إلى وجود عملية تأثير يسيطر أو يهيمن بمقتضاها مضمون المؤسسات الإعلامية الكبرى على الطريقة التي تعالج بها المؤسسات الإعلامية الصغيرة الأخبار والأنباء ، واستخدم بريد في دراسة أخرى التحليل الوظيفي ليظهر كيف تدفن أو تحذف الصحف الأخبار التي تهدد النظام الاجتماعي والثقافي، والتي استنتج من خلالها أن الظروف الثقافية المحيطة بالصحفي في حجرة الأخبار وعلاقته الاجتماعية والشخصية لا تؤدي إلى نتائج تفي باحتياجات أوضح للحرية والديمقراطية.

كما تعتبر دراسة كل من "بروسي" و"ستلي" و"مالكوم ما كلين" عن القيم التي يعتنقها المحررون والتي تؤثر على اختيارهم للأخبار وأدوارهم المختلفة من الدراسات المهمة كذلك في هذا الحقل.

المبحث الثاني: الضغوطات التي يواجهها القائم بالاتصال الصحفي في الصحافة المكتوبة

1- الضغوطات داخل المؤسسة الإعلامية:

1-1- الضغوطات المهنية:

لعل من أبرز الضغوطات التي تمارس على القائم بالاتصال ، هي الصعوبات التي يواجهها على الصعيد المهني، كالمحددات الشخصية للقائم بالاتصال، فلديه سمات تكون شخصيته كالطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها والتعليم والانتماءات الفكرية والعقائدية والسياسية والتي تحدد أرائه ومواقفه وميولاته واتجاهاته والتي بطبيعة الحال تؤثر في اختياراته وقراراته ، والتي تؤدي في الكثير من الأحيان إلى التصادم بين القيم والمبادئ الشخصية والسياسات الإعلامية للمؤسسة.

إذ أن الصحفي ملتزم باحترام الخط الافتتاحي الذي تضعه الوسيلة الإعلامية ، رغم أن هذه السياسة ليست واضحة المعالم أحيانا ، وهذا نلاحظه خاصة في السنوات الأخيرة حيث أصبحت المؤسسة الإعلامية تتلون في سياساتها وتغيرها حسب عدة اعتبارات من بينها المصلحة، الاستقرار، السعي وراء الدخل المادي وغيرها, مما ادخل القائم بالاتصال في دوامة، يتخبط بين مبادئه وضميره المهني وبين مصالح وأهداف المؤسسة الإعلامية التي تبقى بالنسبة له غامضة وغير واضحة. وتشير دراسات حراس البوابة إلى أهمية القيم الشخصية[1]، كمعيار لتقرير ما إذا كانت المادة الإعلامية تصلح للنشر أم لا.

1- درويش السيد بخيت محمد ، **العمل الصحفي في مصر ، دراسة سوسيولوجية للصحفيين المصريين** ، مصر: جامعة القاهرة، 1997، ص 24.

وقد تباينت النتائج المتوصل إليها حول مدى تأثير القيم الشخصية للقائم بالاتصال في انتقائه للأخبار ، فيما ينشر وما يحجب. حيث جاءت دراسة "ديفيد مانينج وايت" لتؤكد تأثر عملية الانتقاء القيم الشخصية والذاتية للصحفي.[1]

ما يفسر أن اختيارات حارس البوابة تتأثر بخبراته المعرفية والشخصية ودوافعه أي تقييمه ذاتي وفق اتجاهاته.

1-2- المعوقات التنظيمية والإدارية:

القوانين الداخلية والإجراءات التنظيمية التي تضعها المؤسسة تساهم في وضع قيود على القائم بالاتصال ، توجيه كتاباته وتغطياته الإعلامية وكل إنتاج إعلامي ، فهو محاط بمجموعة من الإجراءات التي تحدد ممارسته المهنية داخل وخارج المؤسسة.

كما تشمل هذه المعوقات نظام الملكية وأساليب السيطرة والنظم الإدارية وضغوط الإنتاج ، وتلعب هذه العناصر دورا أساسيا في شكل ومحتوى الرسالة الإعلامية التي تقدم إلى الجمهور ، وتنتهي بالقائم بالاتصال إلى أن يصبح جزءا من الكيان العام للمؤسسة. هذا ما يجعل الكثير من الصحفيين يعتبرون أنفسهم موظفين إداريين ، لأنهم يعكسون أفكار وآراء صاحب المؤسسة الإعلامية التي يعملون فيها.

1- 3- الضغوطات الاجتماعية:

إن وسائل الإعلام تعمل في إطار نظام اجتماعي معين مركب من قيم ومبادئ تحكمه وتضبط مواطنيه وسلوكاتهم ، فهو يشكل احد أهم القوى التي تؤثر على القائم بالاتصال، كما أنه مرتبط بالتنشئة" الاجتماعية" ، فدور وسائل الإعلام حماية هذه القيم والحفاظ عليها ، ولأن الصحفي مجموعة من العلاقات داخل المؤسسة وخارجها ، فيجمع الباحثون على أن علاقات العمل تؤثر هي الأخرى على القائم بالاتصال ، فهو يرتبط مع زملائه في علاقات تفاعل ذات يعد اجتماعي ، فترسم من هذه العلاقة جماعة أولية

1 - السيد سعيد محمد ، **الضغوط المهنية والإدارية على القائم بالاتصال** ، القاهرة: المجلة العلمية لكلية الإعلام ، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد الأول، جويلية 1989، ص 6.

بالنسبة للقائم بالاتصال، ما يجعلهم يتوحدون مع بعضهم داخل المجموعة، ويتعاملون مع العالم الخارجي من خلال إحساسهم الذاتي داخل الجماعة ، وهذا يجعل الصحفي معتمدا بدرجة كبيرة على هذه الجماعة ودعمها المعنوي ، ومع هذا فـإن للقائم بالاتصال معايير خاصة به ، ولا يتشارك مع الجماعة ، والتي تعتبر الدافع الأساسي لتطوره وتقدمه من خلال المنافسة المهنية داخل المؤسسة ، فالسعي وراء السبق الصحفي هو الهدف الذي يطمح إليه الصحفي والذي يمكنه من الوصل إلى اكبر عدد الجمهور ، ووجد العديد من الباحثين، من خلال الدراسات التي أجروها على القائمين بالاتصال ، أن القائم بالاتصال يخضع بالدرجة الأولى لتأثير متلقي مادته الإعلامية ، كما أشار إليه "تشارلز كولي" منذ فترة طويلة. وجاءت الدراسات الحديثة التي أجريت حول تأثير الجمهور على الإعلاميين فقد خلص "ريمون باور" علاقة الجمهور بالإعلاميين في ثلاثة عناصر[1]، وهي:

- يؤثر الجمهور في طريقة تنظيم المعلومات الجديدة و بالتالي يؤثر فيما يتذكره القائم بالإعلام بنفسه بعد ذلك.

- أن الرسالة التي تصدر عن كاتب معين تصبح مستقلة عن صاحبها مرغمة إياه إلى أداء سلوك اتصالي معين يتفق و يتوافق معها.

- أن الرسالة الاتصالية نادرا ما توجه إلى جمهور ظاهرة وحيد منفرد ، وإنما توجه إلى جماعة مرجعية في نفس الوقت، وتكون الجماعة بمثابة جمهور ثانوي، وقد أظهرت هذه الدراسة أن نوع الجمهور الذي يعتقد القائم بالاتصال أنه يوجه إليه الرسالة له تأثير كبير على الطريقة التي بمقتضاها يتم اختيار المادة وتنظيمها ، فهناك متطلبات الجمهور وخصائصه، وظروف السوق تتطلب أن تشبع وسائل الإعلام احتياجات الجمهور ومطالبه بنفس الطريقة التي تؤثر بمقتضاها الطلب في النظام الاقتصادي ، ومن وجهة نظر بعض أساتذة الاتصال ، فـإن تأثير الضغوط الاجتماعية على عملية الممارسة الإخبارية من العوامل الهامة ، لأنه يتراوح ما بين قيم اجتماعية توجد في أذهان الإعلاميين وهم ملتزمون بها ، حتى وإن كانوا لا يؤمنوا بها ، وبين أنواع من الضغوط

1- فؤاد نجوى، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الاجتماعية المباشرة المرتبطة بطبيعة النظام الاجتماعي ذاته ، كمنطق المجاملات والمحسوبية على حساب العمل.[1]

– ومن بين أهم الضغوطات التي جاءت في الدراسات القليلة التي تحدثت عن الصعوبات التي يواجهها القائم بالاتصال خاصة في بلدان العالم الثالث ،ما يطلق عليه بعض الباحثين ب "التذوق الاجتماعي" أو ما يعرف ب" الثقافة الجماهيرية". فجزء من الجمهور قد يتذوق أنواع من الرسائل الإعلامية, بغض النظر عن قيمتها ، بينما لا يقبل أنواعا وأنماطا أخرى. إذا فان أنماطا من الرسائل الإعلامية قد تكون ذات أهمية في مجتمع ولا تكون كذلك في مجتمع آخر.[2]

1-4- الضغوط الاقتصادية:

يرى "البرت هيستر " أن الصحفيون في دول العالم الثالث يمارسون مهنة الصحافة تحت تأثير الحاجة إلى الكسب المادي ، مما يجعل من الصحفيين من ضعفاء الشخصية فريسة سهلة أمام أصحاب المال والنفوذ الذين يشترون منهم ضمائرهم وأقلامهم مقابل عائد مادي[3]، فيما يلجأ الصحفيون في دول العالم الثالث إلى العمل بوظائف أخرى ، من أجل تغطية نفقاتهم المعيشية [4]، وهو ما يظهر أن الاستقرار المادي, عامل أساسي في العمل الإعلامي، فالوضع المعيشي والظروف المادية تشكل أحد أهم الأسباب في التأثير على الإنتاج الفكري والإعلامي للصحفي. ومن هنا تجد المظاهر اللا أخلاقية طريقها إلى بعض الصحفيين الذين يتقاضون "رشاوى" وأتعاب مقابل مقالاته من قبل أصحاب النفوذ للحصول على المعالجة الصحفية التي يفضلونها للقصص الإخبارية.[5]

1- زلطة عبد الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 344.

2- المرجع السابق، ص 345.

3- هستر ألبرت ل .هستر، واى لان ج .تو، **دليل الصحفي في العالم الثالث**، تر: كمال عبد الرؤوف، مصر: الدار الدولية للنشر، د.ط، 1992، ص ص 29 – 30

4- زلطة عبد الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 346.

5- هستر ألبرت ل .هستر، واى لان ج .تو مرجع سبق ذكره، ص ص 29 – 30.

ولجماعات الضغط المحلية إشكالا مختلفة كالتنظيمات السياسية أو الجماعات الدينية، أو الهيئات الفكرية ، والتي تتخذ عدة قنوات لممارسة ضغطها ، من بينها ملكية وسائل الإعلام، أو اللجوء إلى أصحاب المؤسسات أو الوزارات لرفع شكاوى ، فامتلاك جماعات

الضغط المحلية قوة اقتصادية (قوة إعلانية كبيرة) فإنها ستمرر ضغطها الفكري أو السياسي عبر هذه الإعلانات.[1]

كما تشكل نمط ملكية وسائل الإعلام ومصادر تمويلها وسيطرة الإشهار والمعلنين ، وعلاقة الإشهار بالتحرير، وحرص وسائل الإعلام على متابعة الأخبار والأحداث الرسمية وتغطيتها أحد أهم الضغوطات التي تواجه القائم بالاتصال. فالتركيز على الجانب المادي جعل المؤسسات الإعلامية تهمل الاهتمام بالتكوين والتدريب للقائم بالاتصال ، وتغفل عن دراسات الجمهور للتعرف على احتياجاته الاتصالية والقيود الموضوعة أمام الوصول إلى المعلومة.

قد أظهرت دراسة استقصائية أجرتها المنظمة العمل الدولية في جنيف في سبعينيات القرن الماضي، حول الضغوط المهنية التي يتعرض لها المهنيون في بعض المهن من بينها مهنة الصحافة ، فقد خلصت نتائجها إلى وجود مخاوف على الصحفيين بسبب انعدام الأمن والطمأنينة.

2- الضغوطات خارج المؤسسة الإعلامية:

يتعرض القائم بالاتصال إلى عدة عوامل خارجية, تؤثر على أدائه المهني، ومنها:

2-1- السلطة السياسية:

يجمع الباحثون على أن هناك آليات متفق عليها ، تستخدم في عملية السيطرة والتحكم في وسائل الإعلام ، وهي القوانين التشريعية ، قوانين الرقابة ووسائل احتكار المعلومات. ولأن المجتمعات تحكمها أنظمة سياسية واقتصادية وفكرية ، فهي التي تحدد

1- حسن عماد، **أخلاقيات العمل الإعلامي**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1993، ص ص 155 - 156.

العلاقة بين وسائل الإعلام والسلطة السياسية ، وتحدد ما إذا كانت الصحافة سلطة رابعة أم جهازا من أجهزة الدولة.[1]

إن الإعلام يلعب دورا هاما في تشكيل الوعي لدى الجمهور وفي طرح أفكار ومفاهيم معينة، دون غيرها مما يمنحها صفة الشرعية والقبول[2]، ورغم هذا الدور فهي ليست بمنأى عن الضغوط والتأثيرات السياسية التي يتعرض لها القائمون بالاتصال. وفي هذا الإطار ، في الجزائر وكباقي أغلبية دول العالم الثالث ، فإن السلطة ترى أن دفع الصحافة نحو الالتزام أكثر بالمسؤولية لا يتأتى إلا بواسطة تضييق هامش الحرية ، من خلال وضع قوانين صارمة ورادعة، كما وقع عند تعديل قانون العقوبات وإجراءات تعسفية ومساومات سياسية وتجارية، أي أن حرية التعبير تنتهي بمجرد استغلال السلطة لنفوذها وتوظيف العدالة لكل من يتجرا وينتقدها.[3]

هذا ما يعني أن تخضع لضغوطات في كل الأنظمة السياسية ، غير أن حدتها ومدى سيطرة هذه الأنظمة تختلف من نظام إلى آخر. فإن كانت في المجتمعات النامية تتأثر بمواقف

السلطة ففي البلدان التي يسودها التعددية الديمقراطية ، تعاني من هيمنة أصحاب رؤوس المال والشركات.

2-2- الرقابة:

تفسر الرقابة على إنها التحكم في نقل الإخبار والمعلومات [4]، وكثيرا ما يتم خلط وربط مفهوم الرقابة بالسلطة ، غير أنه لا يوجد رقابة سلطة النظام فقط ، بل هناك عديد الهيئات والجهات التي تمارس دور الرقابة كالأحزاب السياسية والمجتمع المدني

1- عبده عزيز ، **الإعلام السياسي والرأي العام. دراسة في ترتيب الأولويات** ، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004. ص 71.

2- المرجع السابق، ص 72.

3- www.googl.com /ltfc.mireblig.com// le 06/05/2017à 03 :05mn

4- زكو سلوى، **العلاقة التاريخية بين الصحافة والسلطة في العراق**، بغداد: مطبعة الجمهورية، 1969، ص 3.

والمنظمات الحقوقية وغيرها من الجهات. في هذا السياق فيرى الباحثون في مجال الإعلام أن الرقابة ليست بالضرورة شرا ، إذ يقول البعض أنها قد تكون احد مطالب الجماهير للحفاظ على الآداب العامة وحماية الأخلاق داخل المجتمع[1].

غير أن هذا ما تروج له السلطة من أجل فرض المزيد من القيود والقوانين على حرية الصحافة وتضييق الخناق على الصحفي. ومن خلال هذا فإنها تضمن عدم انتقاد سياساتها أو التعرض لمؤسسات أو رموز الدولة. إذا فان الصحفي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة يتأثر بكل ما يدور مما يدفعه للتخلي عن مسؤولياته.[2]

ويرى "محمد حسنين " هيكل أن القائم بالاتصال تتولد لديه رقابة ذاتية ، نتيجة للضغوطات والرقابة المفروضة عليه ، حيث يقول أن" أخطر ما يمكن أن تواجهه حرية التعبير، ليست هي القيود التي تفرض علينا ، ولكن ما نفرضه على أنفسنا من قيود بتأثير تصوراتنا"[3]

وتنشأ هذه الرقابة لدى القائمين بالاتصال نتيجة للتعليمات الروتينية والتوجيهات المتكررة التي تتلقاها المؤسسة الإعلامية من طرف الحكومة [4]، والتي تكون بمصابة خارطة طريق تسير عليها المؤسسة الإعلامية من خلال توجيهاتها للقائمين بالاتصال. إذا فالرقابة ليست سوى أداة تستخدمها السلطة لكبح أقلام الصحفيين عن ممارساتها وتحويلها إلى بوق من أبواق النظام.

2-3- الضغوطات القانونية:

إن تاريخ الجزائر الإعلامي حافل بالأحداث والتطورات التي ميزت قطاع الإعلام خلال السنوات الأخيرة ، وكانت للقوانين الإعلامية الدور الأكبر في أحداث تغييرات في

1- مكاوي جيهان، **حرية الفرد وحرية الصحافة**، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1981، ص 3.

2- محمد محمد سيد، **الإعلام والتنمية**، القاهرة: دار المعارف، 1979، ص 115.

3- البصري عبد الجبار داوود، **الصحافة والرقابة**، بغداد: مطبعة الجمهورية، 1969، ص 9.

4- مكاوي جيهان: مرجع سبق ذكره، ص 70.

الساحة الإعلامية الجزائرية ، ورسم خارطة الطريق للممارسة الإعلامية. وبالرجوع إلى تاريخ الصحافة الجزائرية إبان الاستعمار الفرنسي فان البلاد ظلت تحت وطأة القوانين الاستعمارية إلى غاية الاستقلال في 5 جويلية 1962، حيث صدر قانون ينص على بقاء سريان القوانين الفرنسية، وخضوع المؤسسات الإعلامية للتشريعات الفرنسية ما دامت لا تمس بالسيادة الوطنية, كقانون 29 يوليو. وهذا 1881 إلى حين صدور قوانين تعوضها، والتي كانت سنة 1975، ومن أهم القوانين التي صدرت لتنظيم مجال الإعلام.[1]

2-3-1- قانون الصحفي سنة 1968:

عرفت الجزائر في **19** جوان **1965** فراغا قانونيا, يملأه مجلس الثورة آنذاك بإصدار بالتعليمات والأوامر ، ولكن في هذه الفترة بدأت مرحلة بناء المؤسسات: المجلس البلدي، المجلس الولائي ، ثم الميثاق الوطني ، المجلس. وفي هذا الظرف جهر قانون الصحفي الذي اشتمل على سبعة فصول: تعريف الصحفي المحترف ، واجباته، إجراءات التوظيف، الرتب والمكافأة ، الترقية والترخيص ، أخلاقيات المهنة والبطاقة المهنية [2]، غير أن هذا القانون لقي انتقادات واسعة من قبل الصحفيين والأكاديميين، إذ اعتبر فحواه ناقصا لأنه ركز على الواجبات والعقوبات وأهمل الحقوق والواجبات ، وظل محدودا في حركته عبر ثلاث هيئات رسمية وهي: الحكومة، الحزب والنقابة.

وقد كانت المؤسسات الإعلامية تحت سيطرة الهيئات الرسمية والتي كانت تقرر فيما يتعلق بتعيين كبار المسولين على رأس الأجهزة الإعلامية المختلفة.

2-3-2- قانون الإعلام لسنة 1982:

ويأتي هذا القانون بعد الفراغ الكبير الذي عاشتها الساحة الإعلامية الجزائرية ، منذ الاستقلال والذي كان المرأة العاكسة للوضع السياسي وسيطرة الحزب الواحد والنظام الاشتراكي على كامل القطاعات. فنجد احتكار الدولة لوسائل الإعلام عبر وزارة الإعلام

1- إحدادن زهير، **مدخل إلى علوم الإعلام و الاتصال**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 50.

2- نفس المرجع، ص 108.

والحزب الواحد. وفي إطار الثورة الاشتراكية فكان التركيز على الصحفي من جانب الواجبات المفروضة عليه[1]. وفي نفس السياق، فقد اعتبر هذا القانون"الإعلام هو التعبير عن إرادة الثورة ....., يترجم مطالب الجماهير الشعبية ويعمل على تجنيد وتنظيم طل القوى لتحقيق الأهداف الوطنية"

أما الصحفيون فقد اعتبروا هذا القانون ، قانون عقوبات ، حيث خصص 43 مادة للإجراءات العقابية ضد الصحفيين ولا توجد فيه سوى مادة واحدة وهي المادة 45 والتي تنص على: "حرية الصحفي في الوصول إلى مصادر المعلومات" ، وحتى هذه المادة لم تجسد على أرض الواقع.

وقد كرس قانون الإعلام 1982 هيمنة السلطة والحزب والهيئات التابعة لها على وسائل الإعلام والإعلان وذلك في المواد (24,25,26,.....إلى غاية المادة 32). وأصبحت جرائم النشر يطبق عليها قانون العقوبات عوض قانون الإعلام. و لم يحتوي هذا القانون على مواد تحمي الصحفي من الأخطار و المشاكل التي تعرض لها أثناء أدائه لمهامه.

2-3-4- قانون الإعلام سنة 1990:

أدت التعددية السياسية التي شهدتها الجزائر خلال سنة 1989 إلى إفراز تعددية إعلامية، وهذا ما جاء به هذا القانون الذي أقر بالتعددية بالنسبة للصحافة المكتوبة، فيما بقي قطاع السمعي البصري في يد الدولة ، وبتاريخ 19-03-1990 صدر منشور رقم 04[2] ليفسح باب الاختيار أمام الصحفيين العاملين بالقطاع العمومي، بين البقاء أو إنشاء مؤسسات صحفية مستقلة على شكل شركات مساهمة أو الالتحاق بصحف الجمعيات ذات الطابع السياسي.

1 - نفس المرجع، ص 150.

2- النشرة الرسمية للنصوص التشريعية المتعلقة بالإعلام والاتصال ، 1982 - 1990، ميثاق الشرف ومجلس أخلاقيات الصحافة.

كما منحت عدة مكافأة للصحفيين الذين يتركون القطاع العمومي لإصدار جرائد خاصة، منها إعطائهم رواتب ثلاثة سنوات مقدما ، تقديم مقرات لجرائدهم والاستفادة من تسهيلات للحصول على قروض ، لتظهر أول يومية مستقلة ناطقة باللغة العربية هي جريدة الخبر بتاريخ نوفمبر 1990، وأول جريدة ناطقة باللغة الفرنسية هي جريدة: Le Soir d'Algérie ، بتاريخ سبتمبر 1990.

ورغم انه من المفروض أن هذا القانون جاء بمفهوم جديد للحق في الإعلام و حرية التعبير إلا أن السلطة لم تتخلى عن دورها السلطوي على وسائل الإعلام. كما أنه جاء بقوانين وصفت بالقاسية ، ومن المواد الخاصة بالعقوبات: المادة 77 التي تنص على سجن الصحفي من 6 أشهر إلى 3 سنوات للاعتداء على الديانات ، تقرير عقوبة السجن ما بين سنة واحدة إلى خمس سنوات للمدير الذي يتلقى أموالا من الخارج في المادة 81، أما بيع الجرائد الأجنبية الممنوعة فهي عقوبة تتراوح مدتها من شهر إلى سنتين وجاءت في المادة 82، أما المادة 86 فنصت على أن كل من ينشر معلومات تمس أمن الدولة والوحدة الوطنية، يعاقب بالسجن ما بين 5 إلى 10 سنوات.[1]

في ماي 2000 تم انتخاب المجلس الأعلى لأخلاقيات الصحافة ، الذي هو هيئة مستقلة تنظيميا ، مهمته ترسيخ القيم النبيلة لمهنة الإعلام وحمايتها من الاستغلال والتلاعب، وجاء بميثاق شرف للصحفيين الجزائريين و الذي ينص على ما يلي:

- الدفاع عن حرية الصحافة والرأي والتعليق والنقد، الفصل بين التعليق والخبر.
- احترام الحقيقة مهما كانت عواقبها على الصحفي لان الجمهور له الحق في معرفتها.
- الحفاظ على سر المهنة وعدم الإفصاح عن مصادر الأخبار.
- يعاقب القانون جريمة القذف الإهانة والتشهير والشتم والتجريح في جميع الأنظمة التشريعية في دول العالم ، كما أن الدول والمجتمعات تضمن حق الإنسان في المحافظة على خصوصيته وشرفه وعرضه.

1- النشرة الرسمية للنصوص التشريعية المتعلقة بالإعلام والاتصال ، 1982 - 1990، ميثاق الشرف ومجلس أخلاقيات الصحافة.

- وعلى الصحفي الالتزام بحدود الممارسة الإعلامية وعدم تجاوز أخلاقيات المهنة ، فالحرية بدون مسؤولية تعني الاعتداء على حرية الآخرين.

2-4- ضغوطات مصادر الخبر:

لا يمكن تحديد نوعية العلاقة التي تربط بين القائم بالاتصال ومصادر المعلومات ، لأن طبيعة هذه العلاقة تتأثر بعدة عوامل، ولا يعبر مظهرها عن جوهرها بالضرورة[1].

ويرى "نصر الدين العياضي" أن : "المصدر لا يضيف مصداقية للخبر ويؤكد واقعيته فقط، بل يمكن أن يلون الخبر الصحفي و يحمله وجهة نظر معينة إزاء الحدث أو الواقعة هذا بصرف النظر عن الصيغ التعبيرية الملتوية التي تتفنن في تمويه الموقف أو الرأي أو دفنه وسط جمل و كلمات محايدة[2].

وقد طرح الباحثون بعض النماذج التفسيرية لتوصيف العلاقة بين القائم بالاتصال والمصدر، خاصة وأن وصف العلاقة يظهر في تأثيرها على المحتوى الإعلامي ، فمنها النموذج العدائي والذي يظهر وجود علاقة الخصومة والعداء ، والنموذج العلمي والذي يفرض وجود علاقة طبية بين الطرفين بفعل حاجة كل طرف للأخر ، نموذج التبادل الاجتماعي والذي برى أن العلاقة هي علاقة تبادل اجتماعية والهدف منها تحقيق أغراض مشتركة وتبادل للمنفعة.

2-5- ضغوطات الإشهار:

إن الإشهار يمثل القاعدة المالية للمؤسسة الإعلامية ، وهو المحرك الاقتصادي الأساسي لضمان استمراريتها في الساحة الإعلامية ، فكلما كانت المؤسسة تخصص مساحة كبيرة للإشهار، أي كلما كانت تعاملاتها الإعلانية مع المؤسسات جيدة كلما زادت مواردها المالية وبالتالي فهي تضمن الاستقرار الاقتصادي. ويتحدث "محرز حسين غالي"

1- رشتي جيهان أحمد، **الأسس العلمية لنظريات الإعلام**، مصر: دار الفكر العربي للطباعة والنشر، 1978، ص ص 219 - 220.

2- العياضي نصر الدين، **وسائل الإعلام و المجتمع ظلال و أضواء**، الجزائر: العين، دار الكتاب الجامعي، ط 01، 2004، ص 98.

عن وجود نظريتين متعارضتين حول العلاقة بين الإشهار والسياسة التحريرية للصحف ، فالنظرية الأولى ترى أنه كلما زاد الإشهار ، فإن ذلك يحمي الصحف من الخضوع لسيطرة السلطة أو سيطرة عدد محدود من المؤسسات المعلنة التي توجه سياستها التحريرية.

وتشير هذه النظرية إلى أن هذا الاستقرار المادي يساهم في تطوير المؤسسة ومن حيث التكنولوجيا وجودة المادة الإعلامية التي تعالجها بالإضافة إلى الاستثمار في الموارد البشرية وتكوين الصحفيين وتحسين ظروف العمل الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب توسيع شبكاتها الإعلامية.

فيما تذهب النظرية الثانية إلى انتقاد ما جاء في النظرية الأولى والتأثيرات السلبية للإشهار على السياسة التحريرية للصحف, بما فيها توسع المساحة الإشهارية على حساب المادة الإخبارية، ويرى أنصار هذه النظرية أن الصحف التي تتلقى إعانات مالية من الحكومة لا يمكنها أن تتمتع بحرية حقيقية أو يكون لها نفوذ ، والمؤكد أن الإشهار يؤثر على مضمون الرسالة الإعلامية ، فبدل الحديث معالجة قضايا الرأي العام وتنوير القراء حول الأحداث ، فإن الحديث أصبح دور حول المنتجات والسلع [1]، لتقع المؤسسة كما القائمين بالاتصال تحت قبضة الشركات الإشهارية التي تلعب ورقة الإشهار للتأثير في مضامين ما يتم نشره.

2-6- ضغوطات الجمهور المتلقي:

إن القائم بالاتصال بحاجة ماسة إلى معرفة الجمهور المتلقي ، مثلما هذا الجمهور بحاجة إلى القصص الخبرية التي يعالجها القائم بالاتصال . إذا فإن القائم بالاتصال يتأثر بطريقة تفكير وآراء ومواقف وانطباعات الجمهور ، والتي بمقتضاها يحدد مضمون المادة الإخبارية التي يحتاجها الجمهور ويرغب في الحصول عليها. وعند الغربيين فإن مصلحة الجمهور تمثل مقياسا للقيم الإخبارية ، حيث نجد في نظرية حارس البوابة أنه يتوقع ما يريده الجمهور لأنه الحكم النهائي في تحديد ما ينشر ، إذ يؤثر الجمهور على القائم بالاتصال كما يؤثر القائم بالاتصال على الجمهور، فالرسالة التي يقدمها وتحددها نوعا ما

1- هتبرك جون: **الصحفي المحترف**، تر: فؤاد موسياني، بيروت: دار المؤسسة الأهلية للطباعة، 1960، ص 10.

توقعاته من ردود فعل الجمهور ، الذي يلعب دوما دورا إيجابيا في العملية الاتصالية.

حيث يقول"ريموند باور" أن : "نوع الجمهور الذي يعتقد القائم بالاتصال لأنه يخاطبه ، له تأثير كبير على طريقة اختيار المحتوى وتنظيمه"[1].

1- السيد سعيد محمد، **الضغوط المهنية والإدارية على القائم بالاتصال**. مرجع سبق ذكره، ص 8.

الفصل الثّالث

الإطار التّطبيقي للدّراسة

1- تمهيـــــد

2- تحليـــل البيانـــات

3- النتائـــج العامـــة للدراسـة

تمهيـــد

سنحاول في هذا الفصل أن ندون بيانات المقابلات في جداول ونعلق عليها ونفسرها ، حيث قمنا بتقسيم أسئلة المقابلة إلى(06) ستة محاور والهدف منها جمع المعلومات التي تساعد في التحليل و التفسير للنتائج المتحصل عليها من إجابات المبحوثين. تتمثل في ما يلي:

المحور الأول: بالبيانات الديمغرافية حسب الجنس، السن والحالة الاجتماعية

المحور الثاني: البيانات المتعلقة بالخبرة المهنية، المؤهل العلمي ونوع الجريدة

المحور الثالث: الصعوبات التي يواجهها الصحفي داخل المؤسسة الإعلامية.

المحور الرابع: الضغوطات التي يتعرض لها الصحفي خارج المؤسسة الإعلامية

المحور الخامس: الضغوطات الاجتماعية والنفسية التي يعاني منها الصحفي.

المحور السادس: القيود القانونية والإجراءات التنظيمية وأخلاقيات المهنة.

ولقد شملت العينة البحثية مجموعة من الصحفيين الذين يقدر عددهم ب(40) أربعين صحفي، يعملون بالصحافة المكتوبة وينتمون إلى جرائد عمومية، وخاصة، وطنية وجهوية، وهي:

1- الجرائد الناطقة باللغة العربية:

- ❖ جريدة الخبر (المكتب الجهوي بوهران)
- ❖ جريدة الجمهورية
- ❖ جريدة المساء (المكتب الجهوي بوهران)
- ❖ جريدة منبر القراء
- ❖ جريدة صدى وهران
- ❖ جريدة منبر الغرب
- ❖ جريدة الشباب الجزائري

2- الجرائد الناطقة باللغة الفرنسية:

- ❖ جريدة le Quotidian d'Oran
- ❖ جريدة La Concorde
- ❖ جريدة Le Ouest Tribune
- ❖ جريدة Le Carrefour d'Algérie
- ❖ جريدة Cap Ouest
- ❖ جريدة L'Echo d'Oran
- ❖ جريدة Algérie Presse

- **بطاقة فنية عن جريدة الخبر:**

جريدة الخبر هي جريدة يومية جزائرية شاملة. صدر أول عدد لها عام 1990. وبعد مرور عشر سنوات من تأسيس الجريدة، صارت "الخبر" تمثل أول سحب في الجزائر بمعدل نصف مليون نسخة يوميا ولها نسختين إضافيتين في موقعها الإلكتروني بالإنجليزية والفرنسية.

ويكمن سر نجاحها في قربها من المواطن الجزائري، حيث احتضنت كل همومه وانشغالاته، حتى أصبحت الناطق باسمه تجاه السلطات العمومية. الخبر شركة ذات أسهم، وهي توظف ما لا يقل عن 215 شخصا منهم 72 صحفيا دائما و 03 مصورين وكاريكاتوريين. تملك الخبر 48 مكتبا عبر التراب الوطني و 07 مكاتب في بلدان عربية وأجنبية، وحوالي مائة مراسل متعاون عبر الوطن. كما تملك الخبر مكتبين جهويين أحدهما في شرق البلاد بولاية قسنطينة والثاني في غرب البلاد بولاية وهران، بالإضافة إلى مكاتب ولائية عبر كامل التراب الوطني. انتقلت إلى مقرها الجديد بحيدرة عام 2008 حيث كانت في السابق تتخذ من دار الصحافة مقراً لها. يضم المبنى الجديد التابع لها الإدارة العامة، مديرية المحاسبة والمالية، المديرية التجارية، التحرير بمختلف أقسامه، مديرية العلاقات العامة والتسويق، قسم المنازعات، بالإضافة إلى مركز الدراسات الدولية. وقد زودت

مختلف الأقسام بأحدث ما أبدعته التكنولوجيا مما يحفز العمال على العطاء وبذل المزيد من الجهد.رئيس مجلس الإدارة: زهر الدين سماتي,المدير العام مسؤول النشر: رزقي شريف، مدير التحرير: كمال جوزي، رئيس التحرير: محمد بغالي

- **بطاقة فنية عن جريدة الجمهورية:**

هي يومية جزائرية عمومية جهوية جوارية ، تصدر عن الشركة الاقتصادية العمومية ، المسير: بوزيان بن عاشور. تأسست في 12 أكتوبر سنة 1844 تحت اسم " l'Echo d'Oran"، على يد "Pierre Laffont"، وكانت باللغة الفرنسية وفي سنة 1963 تحول اسمها إلى "La République" ثم في سنة 1974 عربت الصفحة الأولى ومن تم في سنة 1975 عربت كل الجريدة. تصدر عن المقر الاجتماعي شارع بن سنوسي أحميدة، وهران, الموقع الالكتروني: **http://www.eldjoumhouria.dz**

- **بطاقة فنية عن جريدة "المساء":**

بدأت الجريدة لأول مرة في الصدور في 01 أكتوبر 1985 وكانت أول تجربة لجريدة مسائية في الجزائر. أنشئت المساء لسد الفراغ الإعلامي الذي أحدثته الساحة التي اقتصرت منذ الاستقلال على أربع جرائد صباحية فقط. منذ نشأتها كانت المساء إصدارا عن مؤسسة الشعب للصحافة حتى جانفي 1991 تاريخ استقلالها عن الجريدة الأم "الشعب" مع انفتاح قطاع الإعلام. و لها شبكة توزيع واسعة على مستوى كل ولايات الوطن.

المقر الاجتماعي بدار الصحافة عبد القادر سفير القبة – الجزائر العاصمة. الموقع الالكتروني: **www.el-massa.com**

- **بطاقة فنية عن جريدة منبر القراء[1]**

جريدة منبر القراء هي جريدة يومية وطنية إخبارية، تصدر عن مؤسسة النشر الجزائرية باللغة العربية، ولها نسخة الكترونية على شبكة الانترنت كما لها نسخة تصدر باللغة الفرنسية، يعمل بها حوالي 22 صحفي

تأسست الجريدة سنة: 2007 وفي 22 فيفري 2007صدر أول عدد من جريدة منبر القراء بصيغتها الحالية.

الموقع على شبكة الانترنت هو: **www.manbar-elkoraa.com**

البريد الإلكتروني: وضعت الجريدة بريد إلكتروني لتسهيل مهمة الاتصال بها هو:

minbar.elkoraa@yahoo.com

- **بطاقة تعريفية لجريدة Algerie presse (الجزائر صحافة)[2]**

جريدة Algerie presse هي جريدة يومية جهوية تأسست سنة 2009 بسجل تجاري تابع لمؤسسة Word Communication لصاحبها محمد يزيد بمبريك وهو المدير العام للجريدة، تصدر جهويا بوهران وهي ناطقة باللغة العربية والفرنسية تضم مسؤولين اثنين وقرابة 25 صحفي موزعين على مختلف مكاتب الجريدة ومراسلين بكل ولايات الجهة الغربية.

مقرها: 04 شارع لخضر مكي الاجتماعي مقابل مقر سونطراك – وهران

الموقع على شبكة الانترنت هو:**www.algerie-press.net**

البريد الإلكتروني: **algerie.presse@yahoo.com**

1- جريدة منبر القراء، ماي 2017، وهران

2- جريدة Algérie presse ، أفريل2017، وهران

- **بطاقة تعريفية عن جريدة منبر الغرب Ouest Tribune[1]**

جريدة منبر الغرب هي جريدة يومية تأسست سنة 1993 وهي تابعة للوكالة الوطنية للإشهار، ناطقة باللغة العربية والفرنسية، أول نسخة لها صدرت سنة 2000 رغم الصعوبات المادية التي تحوم هذه المؤسسة الإعلامية، تضم 16 صحفي ومراسلين، مؤسسها السيد عبد القادر بن سحنون ومدير النشر السيد عبد المجيد بليدي وهو المسؤول عن الموقع الإلكتروني، مقرها الإجتماعي10 شارع باستور– حي جمال الدين وهران الموقع على شبكة الانترنت هو: **www.ouestribune-dz.com**

- **بطاقة تعريفية لجريدة La concorde[2]**

جريدة La Concorde هي جريدة يومية وطنية إخبارية، تصدر عن مؤسسة النشر الجزائرية باللغة الفرنسية، ولها نسخة الكترونية على شبكة الانترنت. تأسست الجريدة سنة : 2011. يعمل بها 19 صحفيين، رئيس التحرير بها السيد قدوري معمر،مركزها الرئيسي بوسط مدينة وهران.

العنوان: 20 شارع العقيد حضري– وهران.

الموقع على شبكة الانترنت هو: **www.la-concord.com**

- **بطاقة تعريفية لجريدة Le quotidien d'Oran[3]:**

جريدة **Le quotidien d'Oran** يومية صادرة باللغة الفرنسية تم إنشاؤها بتاريخ 14 جانفي 1994 من طرف مجموعة من الصحفيين، وقد تحولت بفضل توحيد الجهود من جريدة صغيرة محلية إلى أول جريدة صادرة باللغة الفرنسية من حيث معدل السحب والذي بلغ متوسطه 190.000 نسخة يوميا، كما تطبع الجريدة في كل من الجزائر العاصمة، وهران وقسنطينة كما توزع أعدادها في بعض المدن الفرنسية، مقرها: 63 شارع

1– جريدة منبر الغرب، ماي 2017، وهران

2– جريدة La Concorde، ماي 2017، وهران.

3– جريدة Le Quotidien d'oran، مارس 2017، وهران.

l'anp –وهران ، مدير النشر فيها هو السيد محمد عبدو بن عبو، وتضم أكثر من 140 صحفي من مختلف الرتب 50 منهم دائمين، 06 متربصين و 88 مراسل.لديها موقع على الانترنت عنوانه: **www.lequotidien-oran.com**

2- تحليل البيانات:

المحور الأول: خصائص عينة الدراسة وفق المتغيرات: الجنس، السن، الحالة الاجتماعية

الجدول رقم (01): يمثل توزيع أفراد العينة حسب عامل الجنس, السن و الحالة الاجتماعي

جدول رقم 1			
خصائص عينة الدراسة وفق المتغيرات			
المتغيرات		**التكرار**	**النسبة المئوية**
الجنس	ذكر	81	45%
	أنثى	22	55%
المجموع		40	%100
السن	أقل من 30سنة	06	15%
	من30 إلى 45 سنة	27	67.5%
	من45 إلى 60 سنة	07	7.5%1
المجموع		40	%100
الحالة الاجتماعية	أعزب	19	47.5%
	متزوج	21	52.5%
المجموع		16	%100

شكل 1: توزيع العينة وفق النوع

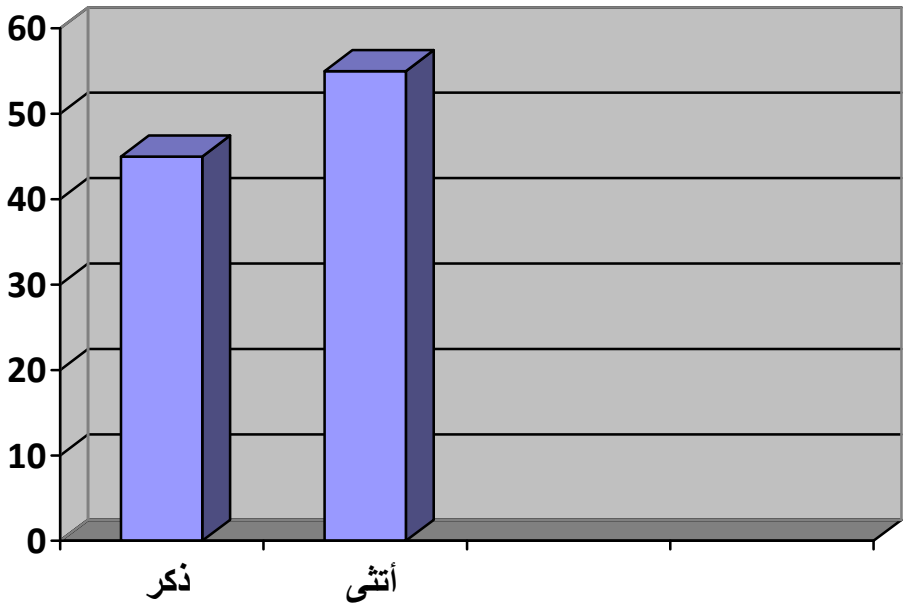

حسب متغير الجنس:

نلاحظ أن نسبة الإناث فاقت نسبة الإناث وجاءت بمعدل 55% في حين جاءت نسبة الذكور 45 % وهي نسب تتقارب بين الجنسين وهذا راجع لطبيعة العينة المختارة وهي العينة القصدية بحيث تم تطبيقها على عدد الصحفيين المختارين من كل جريدة وكان العدد غير متساوي في كل جريدة، في حين لم تتم مراعاة عامل الجنس بأخذ نسب متساوية نظرا لإتباع طريقة الصدفة في اختيار الصحفيين. وارتفاع عدد الصحفيات يدل على أن العنصر النسوي حاضر بنسبة في المؤسسات الإعلامية الصحافة المكتوبة.

شكل 2: توزيع العينة حسب السن

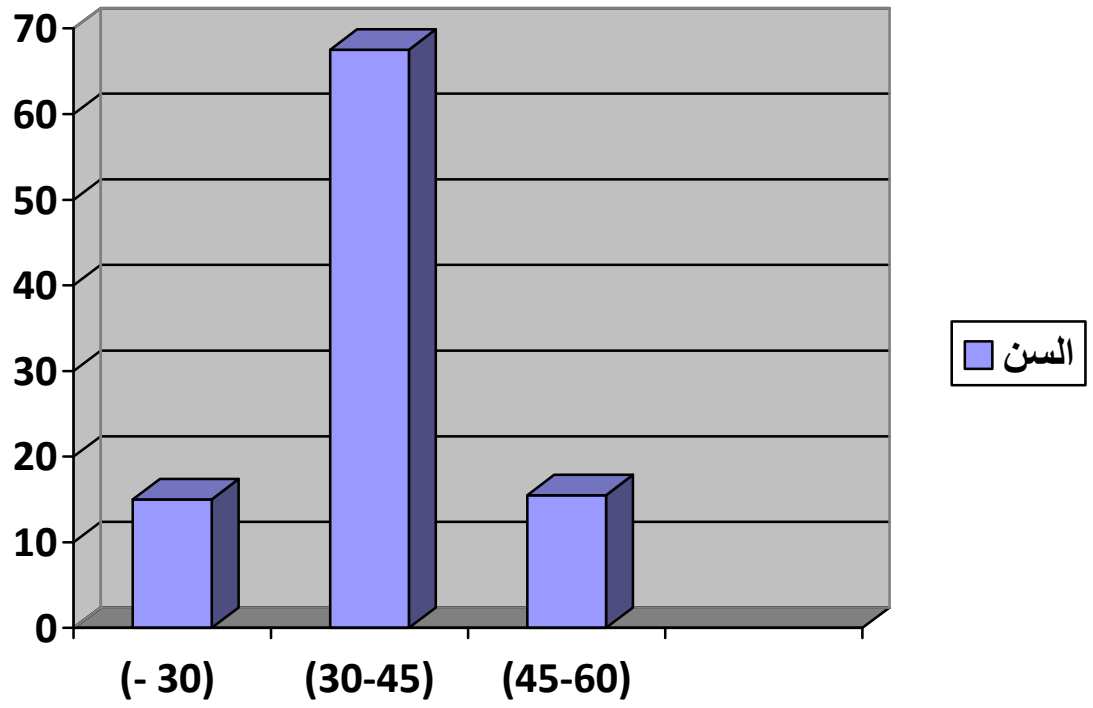

حسب متغير السن:

أكبر نسبة هي 67 % وشملت الصحفيين الذين تتراوح أعمارهم مابين 30و45 سنة، تليها فئة الصحفيين الذين يتراوح سنهم ما بين 45 و 60 سنة بنسبة 17.5 %، أما نسبة الصحفيين الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة فكانت نسبتهم 15 %.

ويتضح من خلال هذه القراءة أن أكثر من نصف الصحفيين المبحوثين يعتبرون من الشباب. هذه الفئة الشابة التي تتميز بقدرات صحفية عالية وكذا النشاط و الحماس في البحث عن الخبر و تقصي الحقيقة, و عنصر السن يساهم في تزويدنا بمعطيات بناءة ومبنية على أساس فعلي حول موضوع الصعوبات التي يواجهها الصحفي في الصحافة المكتوبة،من خلال خبرتهم في المجال التي تراوحت ما بين 10 إلى 15 سنة. في المرتبة الثانية نجد الأكثر من 45 سنة إلى غاية 60 و التي تمثل 17.5% وهي فئة لديها خبرة كبيرة ودراية حول كل ما يتعلق بالمشاكل التي يواجهها الصحفي ، خاصة وأن اغلبهم تنوعت مسيرتهم المهنية بين الجرائد العمومية و الخاصة. تليها فئة الصحفيين الأقل من

30 سنة جاءت في المرتبة الأخيرة لأنها أقل خبرة من باقي الفئات الأخرى ولا زالت في بداية المسيرة المهنية ورغم هذا إلا أنها أبانت عن مواجهتها للعديد من الضغوطات والمعوقات.

شكل 3: توزيع العينة وفق الحالة الاجتماعية

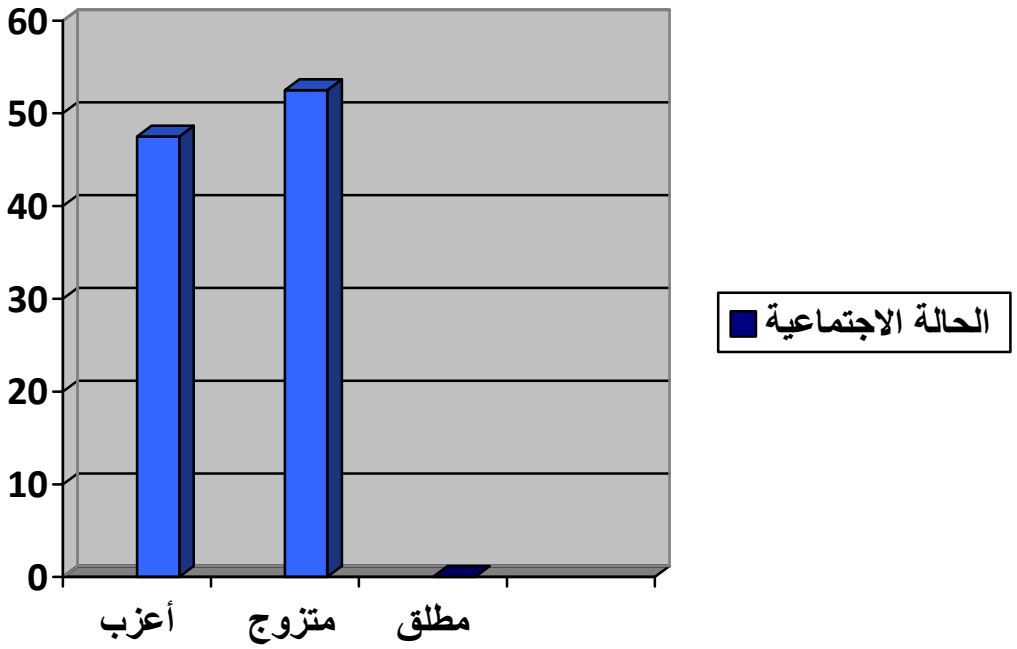

حسب متغير الحالة الاجتماعية:

يبين الجدول أن أعلى نسبة سجلت من قبل الصحفيين المتزوجين وقدرت ب 52.5%، تليها فئة الصحفيين غير المرتبطين بمعدل 47.5% وهي نسب متقاربة, فيما لم تسجل أي حالة طلاق وسط أفراد العينة.

من خلال قراءتنا لهذه المعطيات يتبين أن أغلبية الصحفيين المبحوثين يعيشون حالة اجتماعية مستقرة ويُكوّنون أسر وعائلات. وعدم وجود أية حالة طلاق يؤكد حالة الاستقرار الاجتماعي.

المحور الثاني: خصائص عينة الدراسة وفق المتغيرات: الخبرة المهنية, المؤهل العلمي ونوع الجريدة

الجدول رقم (02): يمثل توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية، المؤهل العلمي و نوع الجريدة

جدول رقم 2			
خصائص عينة الدراسة وفق المتغيرات			
المتغيرات		التكرار	النسبة المئوية
الخبرة المهنية	من 5 إلى 10 سنوات	17	%42 .5
	من 10 إلى 15 سنة	15	%37.5
	من 15 إلى أكثر من 20 سنة	80	%20
المجموع		40	%100
المؤهل العلمي	مستوى جامعي	02	%5
	ليسانس	34	85%
	دراسات عليا	40	%10
المجموع		40	%100
نوع الجريدة	عمومية	03	%18.75
	خاصة	13	%81.25
المجموع		16	%100

شكل 4: توزيع العينة وفق الخبرة المهنية

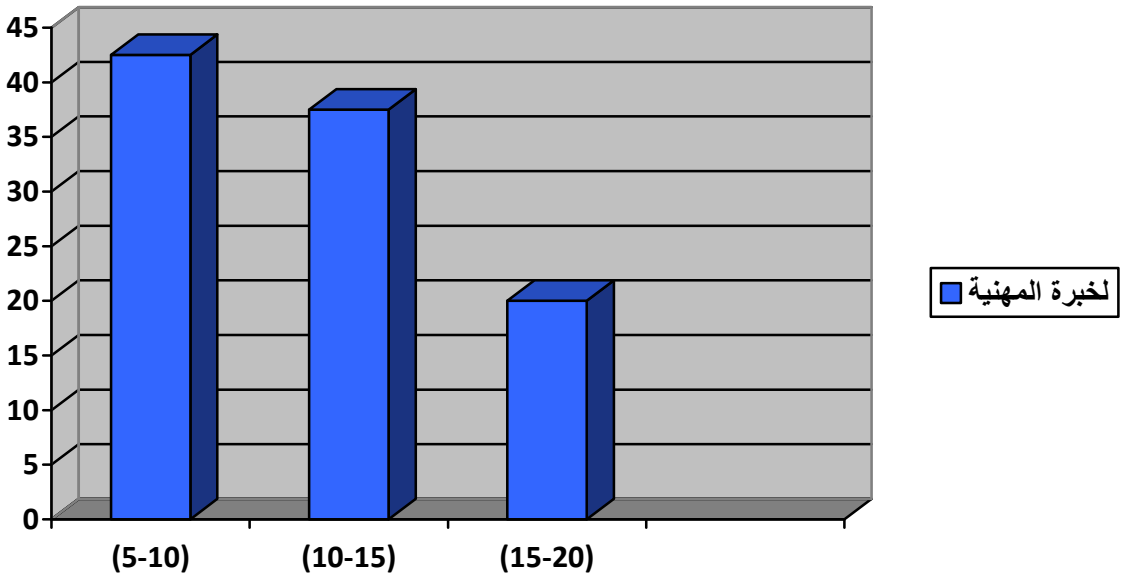

حسب متغير الخبرة المهنية:

يلاحظ من خلال النتائج المحصل عليها أن 42.5% من الصحفيون يتمتعون بخبرة مهنية تتراوح ما بين 5 و 10 سنوات في مجال الصحافة المكتوبة ، فيما بلغت نسبة الصحفيين الذين يمارسون مهنة الصحافة من أكثر من 10 سنوات 37.5%، وهي نسبة متقاربة جدا مع الفئة الأولى. في حين أن 20% فقط تلقوا لديهم خبرة في الميدان لأكثر من 15 سنة. وهذا مؤشر لوجود الصحفيين من خريجي الجامعات والطاقات الشبانية التي جاءت من تخصص علوم الإعلام والاتصال ومن تخصصات أخرى، حسب استطلاعنا.

شكل 5: توزيع العينة وفق المؤهل العلمي

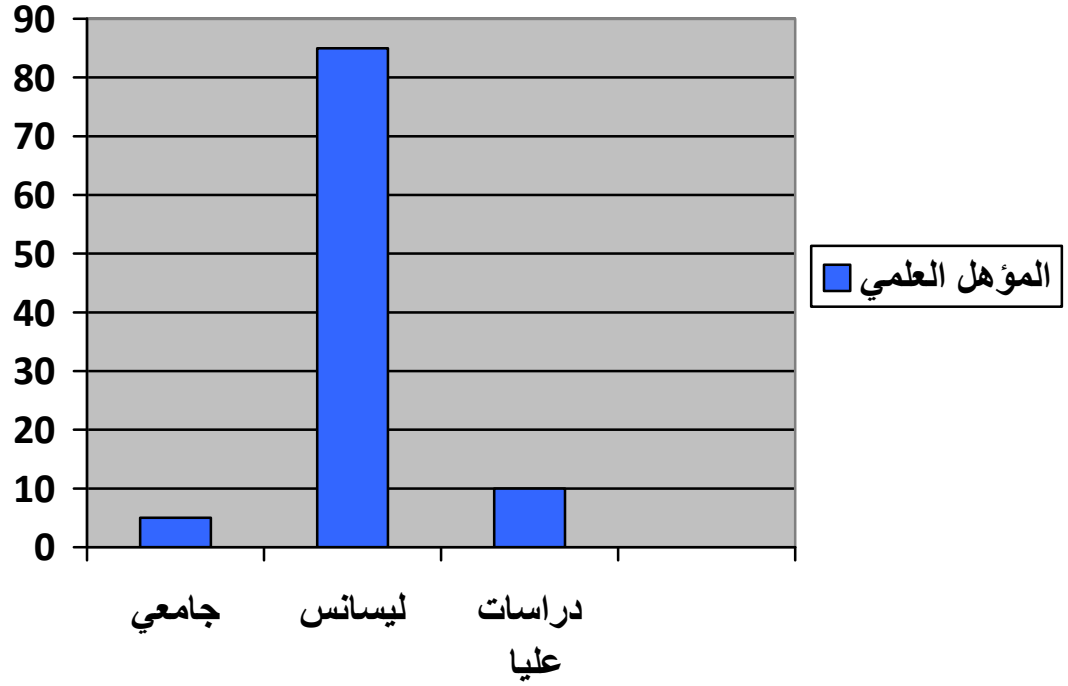

حسب متغير المؤهل العلمي:

من خلال قراءة الجدول يتراءى لنا أن الغالبية الكبرى من الصحفيين المبحوثين متحصلين على مستوى علمي ليسانس وذلك بنسبة 82%، وهي نسبة كبيرة تعكس المستوى الفكري والثقافي للصحفيين، خاصة وأنهم تحصلوا على تكوين علمي في العديد من التخصصات منها :الحقوق, العلوم السياسية, الترجمة, علم الاجتماع ، اللغات الأجنبية إلى جانب علوم الإعلام والاتصال.

وتبرز النتائج أن 10% من الصحفيين أما حاصلين أو يزاولون دراسات عليا في الماجستير و الدكتوراه. أما الصحفيون الذين لديهم مستوى جامعي فلم يتعد معدلهم 5% من مجموع العينة، في المقابل لاحظنا وجود خبرة مهنية طويلة مقارنة بأصحاب الشهادات، والذي فسروه بدخولهم إلى مجال الصحافة في سن مبكرة. وهذا التنوع في المستوى العلمي ساهم في الحصول على أجوبة وآراء مختلفة، ومتباينة حسب اختلاف مستوياتهم الفكرية.

شكل 6: توزيع العينة وفق نوع الجريدة

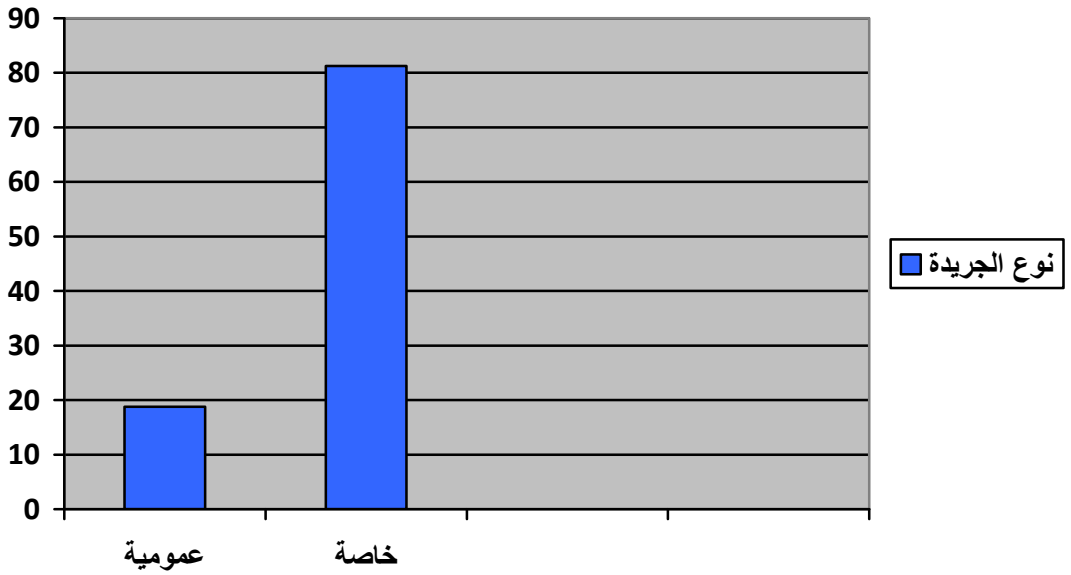

حسب متغير نوع الجريدة:

وتظهر نتائج الجدول أن مجموع الجرائد التي هي محل دراستنا تقدر ب (16) جريدة، منها (13) جريدة تابعة للقطاع الخاص و (03) جريدة تابعة للقطاع العام، دون الأخذ بعين الاعتبار الجرائد الخاصة والعمومية التي رفضت استقبالنا لإجراء المقابلات بداعي السرية وعدم السماح للصحفيين بالإفصاح عن أمور داخلية خاصة بالمؤسسة الإعلامية. واختيار الجرائد كان عشوائي ، والهدف هو الوصول إلى أكبر قدر من الجرائد العمومية والخاصة والبحث في أهم المعوقات المهنية وغير المهنية التي يواجهها الصحفي. فكان لابد من أن تشمل العينة جرائد قطاع عام وأخرى قطاع خاص ، دون إهمال الفارق العددي بين جرائد القطاعين الذين تعاونوا معنا من خلال تقديم كل المعلومات التي نحتاجها في إطار بحثنا هذا.

المحور الثالث :الصعوبات المهنية التي يواجهها الصحفي داخل المؤسسة الإعلامية

الجدول رقم (03): يمثل أهم الصعوبات المهنية التي يواجهها الصحفي داخل الجريدة

جدول رقم 3			
الصعوبات المهنية التي يواجهها الصحفي داخل المؤسسة الإعلامية			
المتغيرات		التكرار	نسبة مئوية
ظروف العمل داخل المؤسسة الإعلامية	ملائمة	23	57.5%
	غير ملائمة	17	%42.5
الالتزام بالخطوط الحمراء	يوجد	34	%85
	لا يوجد	06	%15
القوانين الداخلية و اللوائح التنظيمية	راضي	31	%77.5
	غير راض	09	%22.5
الأجور، الترقيات والكفاءات	ملائمة	25	%62.5
	غير ملائمة	15	%37.5
الاهتمام بالدورات التكوينية	يوجد	25	%62.5
	لا يوجد	15	%37.5
التعرض لضغوطات بسبب مقالات	نعم	06	%15
	لا لم يسبق ذلك	34	%85
المس بجوهر المواضيع مع إبقاء التوقيع عليها	حدث	26	%65
	لم يحدث	14	%35
وجود هامش للحرية في معالجة المواضيع	يوجد	34	%85
	غير موجود	06	%15
التحلي بالموضوعية في المقالات	موجودة	40	%100
	غير موجود	00	00%
المجموع		40	100%

ظروف العمل داخل الجريدة:

أكد 57.5 % من الصحفيين الذين تحدثنا إليهم من خلال المقابلات التي أجريناها للدراسة, أن ظروف العمل ملائمة داخل المؤسسة الإعلامية ، وأجاب المبحوثين بتوفير الجريدة للوسائل الضرورية كالحماية القانونية والتأمين الصحي والنقل وغيرها ، العاملين في الجرائد العمومية والخاصة ذات حجم السحب الكبير والتي لا تعاني من مشاكل مالية. بينما اعتبر 42.5 % من الصحفيين أن المؤسسات التي يعملون فيها لا توفر لهم الظروف و الإمكانيات الضرورية, حيث يرجع البعض ذلك إلى سوء التسيير لأصحاب هذه المؤسسات الذين لديهم الإمكانيات الكافية لتحسين ظروف عمل موظفيهم, لكنهم لا يهتمون بأمور الموظفين ولا انشغالاتهم. فيما يرى البعض الآخر ، أن الأزمة المالية التي تمخضت عن تقليص مساحات الإشهار في الجرائد هي السبب وراء عدم قدرة أصحاب اليوميات على توفير أهم الشروط الضرورية للصحفيين.

الالتزام بالخطوط الحمراء:

يرى 85% من المبحوثين أن الصحفي ملتزم باحترام الخطوط الحمراء, حيث انقسمت الإجابات بين من يعتبر أن على الصحفي معالجة المواضيع في إطار الحدود التي ترسمها الجريدة من خلال خطها الافتتاحي. وبين من يرى أن الخطوط الحمراء هي القوانين التي تضبط قطاع الإعلام وأخلاقيات المهنة التي لابد من احترامها. أما الصحفيون الذين لا يؤمنون بوجود خطوط حمراء وحدود في كتاباتهم فيمثلون 15 % فقط، فالبعض برر ردهم بأن جرائدهم تسعى إلى البحث عن الحقيقة وتنوير الرأي العام, فوضع حدود يقيد الصحفي ويعيق عمله ، ويمنعه من ممارسة مهنته كما ينبغي. فيما ذهب البعض إلى تسميتها أخلاقيات المهنة عوض خطوط حمراء.

القوانين الداخلية واللوائح التنظيمية:

من خلال معطيات الجدول, يؤكد 77.5 % من الصحفيين أنهم راضون عن اللوائح التنظيمية والقوانين الداخلية المسيرة للجرائد التي يشتغلون بها, فيما يتعلق بمعايير التوظيف

والترقيات والأجور ، فيعتبرون إياها أنها ضرورية لضبط مسار الصحفي. أما نسبة الصحفيين غير الراضين فقدرت ب 22.5% ويرون أن هذه القوانين والإجراءات التنظيمية بحاجة إلى إعادة نظر في محتواها ، ولابد من العمل على تطويرها وفق مستجدات الساحة الإعلامية.

الأجور، الترقيات والكفاءات:

يعتبر 62.5 % من الصحفيين أن الأجور والترقيات داخل مؤسساتهم مقبولة ، كما سجلت إجابات بالرضا على الإمكانيات المالية على مستوى اليوميات العمومية والخاصة التي تتميز بوضع اقتصادي جيد. في حين اعتبر 37.5% من الصحفيين المبحوثين أن مؤسساتهم الإعلامية لا تحترم السلم الوظيفي في الترقيات ولا تراعي الكفاءة والخبرة المهنية. ويتم الاعتماد على العلاقات الشخصية والنفوذ في ترقية الصحفيين لمناصب أعلى. و أكدوا أن الأجور متدنية ويعتبرون ذلك أهم النقائص المادية التي تؤرق الصحفي, وطالبوا بضرورة إقرار منحة للسبق الصحفي والترقيات والعلاوات وتحسين الأجور.

الاهتمام بالدورات التكوينية:

يرى 62.5% من الصحفيون أن التكوين العلمي والتدريب عامل أساسي في تحسين الأداء المهني للصحفيين وتطوير مهاراتهم, لمواكبة التطورات التي يعرفها مجال الإعلام سواء في الجانب التحريري أو التغطيات الصحفية أو فيما يتعلق بالجانب التقني. ويعتبرون أن الصحفي ملزم بتكوين دوري ، لأن غياب دورات تكوينية قد يساهم في تراجع المردود المهني. ويظهر جليا وجود وعي فكري بضرورة التركيز على التدريب المتواصل في ظل التجدد المستمر للتقنيات التكنولوجية، لتقديم الأفضل للجمهور المتلقي الذي يسعى هو الأخر إلى كل ما هو جديد ومتطور.

وفي المقابل فان 37.5% من المستجوبين يرون أن التكوين ليس بالأمر الضروري بالنظر إلى طبيعة عمل الصحفي ، فالممارسة الإعلامية اليومية كافية لتعليمه وتدريبه

لتحسين مردوده. فالتغطيات الميدانية يعتبرها الصحفيون أحسن وسيلة لرفع مستوى الأداء المهني. فيما أجمع الصحفيون على قلة الدورات التكوينية بل وغيابها تماما في بعض المؤسسات الإعلامية.

التعرض لضغوطات بسبب مقالات:

تبرز المعطيات أن 85% من الصحفيين لم يسبق لهم أن تعرضوا لضغوطات أو مضايقات من أية جهة كانت بسبب تناولهم لبعض المواضيع الحساسة ، لأنهم يلتزمون بالخط الافتتاحي للجريدة وبالسياسة التحريرية التي ، وبفعل الممارسة، تحدد نوع المواضيع التي يتناولونها وتضبط طريقة المعالجة. بالإضافة إلى حراس البوابة داخل قاعات التحرير الذين يقررون ما يسمح به للنشر وما يحذف. في المقابل بلغت نسبة الصحفيين الذين تعرضوا لمضايقات وواجهوا قضايا في المحاكم 15% ويمثلون الجرائد التي تنقد السياسات و القرارات والتي يعبر صحفيوها عن أرائهم بحرية.

المساس بجوهر المواضيع:

65% من الصحفيين يقرون ب أن المسؤولون في الجريدة يحددون طريقة معالجة المواضيع، ويمنحون أنفسهم الحق والصلاحية في تغيير ما يرونه غير مناسب في المقال ، تحت خطاء السياسة التحريرية. أما الصحفيون الذين يرفضون أي تدخل في مواضيعهم فوردوا بمعدل 35%، واعتبروا المساس بجوهر المقال مع الإبقاء على التوقيع امرأ مرفوض ولا يسمحون بان يملى عليهم ما يجب أن يكتبوه ، أو أن يكونوا أبوقا لأطراف معينة. فيما اعتبر البعض أن اغلب المقالات تتعرض للتغيير الذي لا يتعد التعديلات فيما يتعلق بالعناوين أو الاختصار بسبب ضيق المساحة.

وجود هامش للحرية:

في ما يتعلق بوجود هامش للحرية ، هذا الموضوع الذي يسيل الكثير من الحبر ولا تزال معالمه غير واضحة بالنسبة للكثير من الصحفيين ، يرى 85% من الصحفيين أن جرائدهم تمنحهم هامش للحرية في كتابة مقالاتهم ، التي يسعون إلى استغلالها بطريقة حسنة ، بحيث

يقدمون خدمة عمومية من خلال الدفاع عن الحقوق والحريات وإعلام المواطنين وتنوير الرأي العام من جهة, وعدم المساس بقيم المجتمع والسيادة الوطنية والأمن العام من جهة أخرى.

ويؤكد المؤيدون لوجود هامش للحرية على ضرورة احترام الرأي الأخر, حيث يعتبرون أن حريتهم تقف عند بداية حرية الآخرين. أما 15% من الصحفيين فيرون أنه لا وجود لهامش للحرية طالما أنهم مقيدون بالخط الافتتاحي للجريدة واعتبارات أخرى منها المادية والسياسية ، كالمصالح المشتركة والتمويل والإشهار وغيرها. واعتبروا أن مسالة الحرية هي قضية معقدة وتتداخل فيها العديد من القضايا.

التحلي بالموضوعية في المقالات:

من بين الأسئلة القليلة التي عرفت إجماعا من قبل مجموع الصحفيين المبحوثين ، وهذا بنسبة 100%، هي ضرورة الالتزام بالموضوعية في التطرق إلى القضايا. واعتبر الصحفيون أن غياب الموضوعية في المقالات يعني الإخلال بأحد أهم القيم الإخبارية وأن أخلاقيات المهنة تفرض تحري الموضوعية في معالجة المواضيع. فيما عبر البعض بأنها الاستماع إلى الطرف والطرف الأخر حول قضية معينة وترك الحكم للجمهور القارئ. ومن بين المستجوبين هناك الذين يحاولون الالتزام بالموضوعية قدر المستطاع ، في ظل الضغوطات المهنية التي يواجهونها في ممارستهم الإعلامية والتي تمس ، حسبهم اكبر الجوانب وأصغرها في حياتهم المهنية.

المحور الرابع:الصعوبات المهنية التي يواجهها الصحفي داخل المؤسسة الإعلامية

الجدول رقم (04): يمثل أهم الصعوبات المهنية التي يواجهها الصحفي خارج المؤسسة الإعلامية

جدول رقم 4			
الصعوبات المهنية التي يواجهها الصحفي خارج المؤسسة الإعلامية			
المتغيرات		التكرار	النسبة المئوية
وجود تجاوب مع المصادر الرسمية	يوجد	36	%90
	لا يوجد	8	%10
صعوبة التغطيات الميدانية	يوجد	38	%95
	لا يوجد	2	%5
العلاقة مع زملاء المهنة	جيدة	32	%80
	غير جيدة	8	%20
توفر وسائل النقل لأداء المهام	متوفرة	18	%45
	غير متوفرة	22	%55
المجموع		40	100%

وجود تجاوب مع المصادر:

أعرب الصحفيون بمختلف الجرائد العمومية والخاصة عدم وجود تجاوب من قبل المصادر وهذا بنسبة كبيرة وصلت 90 %، حيث يواجه الصحفيون العديد من العراقيل ويتعذر عليهم الوصول إلى مصدر الخبر ، مما يؤدي إلى التعتيم والانغلاق على المعلومات ويجعل الغموض يحوم حول القضايا ، مما يفتح الباب على مصرعيه أمام التساؤلات ومن ثم

الافتراضات فالشائعات. وذهب البعض إلى القول أن أكبر مشكلة تواجه الصحفي في الجزائر هي مصادر الخبر.

وبالنسبة للصحفيين الذين لا يجدون صعوبات في الحصول على المعلومات والذين لا تتجاوز نسبتهم 10%، فارجعوا الأمر إلى نوعية التغطيات والأخبار التي يسعون للحصول عليها و لا تستدعي التكتم و السرية , فكان اغلبهم من صحفيي القسم الرياضي. و الذين لا يواجهون أية عراقيل في الاتصال أو مقابلة مصادرهم. إلى جانب الصحفيين الذين يهتمون بالقسم الاجتماعي وقضايا الشباب وانشغالاتهم.

صعوبة التغطيات الميدانية:

95% من الصحفيين المبحوثين أقروا بوجود صعوبات في الممارسة الميدانية، انطلاقا من الإمكانيات المادية ووسائل النقل إلى تعذر مقابلة المسؤولين وعدم توفر المعلومات لتحرير الخبر ، وصعوبة التواصل مع مختلف الجهات المعنية ، بالإضافة إلى بعض التغطيات الميدانية ، التي تنطلق باكرا والتي تستغرق ساعات طويلة. إلى جانب ضيق الوقت في النشر وإعداد المادة الإخبارية ، فيما لا يجد إلا 5% من المستجوبين سهولة في أداء مهامهم ميدانيا، وأغلبهم من صحفيو الأقسام الرياضية والثقافية والمجتمع.

العلاقة مع زملاء المهنة:

من خلال النتائج يظهر أن 80% من الصحفيين يتمتعون بعلاقة جيدة مع زملائهم من المهنة، والتي تدخل في إطار العمل. غير أن أغلبهم أكد على أن هذه العلاقة تميزها التنافسية من أجل السبق الصحفي ، وأحيانا التعاون للوصول من أجل الوصول إلى المعلومات. فيما يصف 20% من الصحفيين المستجوبين علاقتهم بالزملاء بأنها لا تتعدى علاقة الزمالة تتخللها توترات واضطرابات من حين إلى آخر. ويرى أفراد العينة أن الصحفي شبكة من العلاقات ومن أجل أن يكون صحفي ناجح لابد عليه من خلق علاقات جيدة مع كل الأطراف والهيئات الفاعلة في العملية الإعلامية سواء زملاء أو مصادر أو مسؤولين داخل المؤسسة الإعلامية.

توفر وسائل النقل:

تقاربت الإجابات حول توفير الجريدة لوسائل النقل، حيث أن 55% من الصحفيين لا توفر لهم المؤسسة وسائل نقل مما يضطرهم إلى التنقل على حساب إمكانياتهم الخاصة ، وهذا الأمر اعتبره الأغلبية أنه عائق يصعب على الصحفيين الوصول إلى الأماكن البعيدة لأداء تغطياتهم الإخبارية ، مما يؤثر على جودة ونوعية المقالات. أما 45% من أفراد العينة الذين قالوا أن المؤسسات التي يعملون بها توفر لهم وسائل النقل فكان اغلبهم من الجرائد العمومية التي تتمتع بالإمكانيات المادية والبشرية وبعض الجرائد الخاصة التي ترى أنه من الضروري توفير وسائل تنقل الصحفيين من اجل أداء تغطياتهم الميدانية.

المحور الخامس: الضغوطات المعنوية والاجتماعية التي يتعرض لها الصحفي

الجدول رقم (05): يمثل أهم الضغوطات المعنوية والاجتماعية التي يواجهها الصحفي

جدول رقم5			
الضغوطات المعنوية والاجتماعية التي بتعرض لها الصحفي			
المتغيرات		التكرار	النسبة المئوية
الضغط النفسي بسبب ساعات العمل الطويلة	يوجد	36	%90
	لا يوجد	04	%10
الرقابة الذاتية	توجد	29	%72.5
	غير موجودة	11	%27.5
نوعية العلاقة التي تجمعك بالمسؤولين	جيدة	13	.577%
	غير جيدة	09	%22.5
المشاكل الاجتماعية تؤثر على المردود المهني	يوجد تأثير	40	%100
	لا يوجد تأثير	00	%00
المجموع		40	100%

الضغط النفسي بسبب ساعات العمل:

فيما يتعلق بالضغط النفسي الذي يتعرض له الصحفيون يوميا جراء ساعات العمل الطويلة في الميدان وداخل المؤسسة الإعلامية ، يرى أفراد العينة الذين أكدوا وجود هذا الضغط بنسبة 90%، واعتبروا أن الصحافة مهنة شاقة ومتعبة لأنها تحتاج إلى جهد

جسدي وهو التنقل لإجراء التغطيات الميدانية وجهدي فكري وهو إنتاج المادة الصحفية مما يولد لدى الصحفي شعور بالإرهاق الجسدي والفكري وبالتالي الضغط النفسي. هذه الحالة وصفها الصحفيون بغير الصحية إذ تؤدي بالصحفي إلى الوصول إلى حالة يصعب عليه الكتابة مما يستدعي الاستراحة والاسترخاء لفترة, ليتمكن من العودة إلى نشاطه.

واعتبر بعض المستجوبين أن هذا الضغط يؤثر حتى على سلوكاته في حياته الخاصة, فالتوتر المستمر والعمل تحت ضغط الوقت وضغط المسؤولين والبحث عن السبق والريادة والتميز جعل الصحفيين يعيشون حالة قلق وترقب مستمرين وهو الأمر الذي وصفه أغلبية أفراد العينة بالعائق الذي يقف أمام تطوير المهنة. ويجد 10% من المبحوثين أنهم لا يعانون من ضغط نفسي ، بسبب طبيعة العمل الصحفي الذي يمارسونه كالصحفيين رؤساء الأقسام الذين يعملون في قاعات التحرير فقط والذين يتحدد دوامهم حسب تحضير الصفحات الخاصة بأقسامهم. وبعض الصحفيين الذين يتحدد دوامهم إما في الفترة الصباحية أو المسائية.

الرقابة الذاتية:

تسبب الرقابة الذاتية وغير الذاتية في وضع قيود على الصحفي مما يتسبب في الحد من مستوى الإبداع لديه, يعتبرها 72.5 % من الصحفيين واقعا معاشا ويقرون أن الظروف الحالية التي تمارس فيها الصحافة في الجزائر غير ملهمة ولا تساعد الصحفي على الإبداع. فيما يرى 27.5 % من المبحوثين أنهم غير مقيدون بالرقابة ، فمهما ما يواجه الصحفي عليه أن يكون دائما مبدعا في مقالاته وأن يطور من قدراته ليصنع لنفسه اسما في الأوساط الإعلامية ويكون من أهم الأقلام الصحفية التي واجهت المعوقات وناضلت من أجل تقديم إعلام نزيه.

علاقة الصحفي بالمسؤولين:

وصف 77.5% من الصحفيين علاقتهم بالمسؤولين بالجيدة ، وقالوا أنها تدخل في إطار المصلحة العامة للجريدة، فالتعاون وتنسيق الجهود مطلوب لتحقيق أهداف المؤسسة. الاحترام والانضباط والمهنية هي الصفات التي تميز العلاقة بين الطرفين، حسب أفراد العينة، كما اعتبروا أن العلاقة الجيدة تساهم في رفع معنويات الصحفي و تحسين ظروف الممارسة الإعلامية وتطويرها على المدى البعيد. في المقابل يقدر معدل الصحفيين الذين تجمعهم علاقة سيئة بالمسؤولين داخل المؤسسة ب 22.5 % والتي أرجعوها إلى عدم وجود أرضية للحوار بين الطرفين وغياب لغة التواصل فيما يتعلق بنوعية المواضيع وطرق المعالجة واختيار التغطيات ومعايير أخرى متعلقة بسياسة المؤسسة الإعلامية والإدارية. حيث عبر الصحفيون أن هذا النوع من العلاقة يولد شعورا بالإحباط وعدم التجاوب ، مما يؤثر على أداء الصحفي المهني.

تأثير المشاكل الاجتماعية على المردود المهني:

وهو ثاني عائق يتفق عليه جميع أفراد عينة البحث ، الذين اعتبروا أن المشاكل الاجتماعية كتدني الأجور وأزمة السكن وغياب التامين الصحي وانعدام الاستقرار الوظيفي, أسباب مباشرة في تراجع مردود الصحفي ، وحمّلت الصحف الخاصة مسؤولية تراجع المستوى الاجتماعي والمعيشي للصحفيين، بسبب الأجور الضعيفة للصحفيين العاملين بها. واعتبروا أن الأجر هو القاعدة الأساسية لمعالجة باقي المشاكل والتوصل إلى الاستقرار الاجتماعي.

المحور السادس: القيود القانونية والتنظيمية وأخلاقيات المهنة

الجدول رقم (06): يمثل أهم الضغوطات المعنوية و الاجتماعية التي يواجهها الصحفي

جدول رقم 6			
الضغوطات القانونية و التنظيمية و أخلاقيات المهنة			
المتغيرات		التكرار	النسبة المئوية
ضرورة وضع قانون أساسي جديد للصحفي	موافق	39	%97.5
	غير موافق	01	%2.5
انتشار الممارسات اللاأخلاقية وغير المهنية	يوجد	40	%100
	لا يوجد	00	%00
ضرورة الالتزام بميثاق شرف مهني	ضروري	39	%97.5
	غير ضروري	01	%2.5
القيود القانونية تشكل ضغوط على الصحفي	تشكل ضغوط	39	.57%9
	لا تشكل ضغوط	01	%2.5
المجموع		40	100%

ضرورة وضع قانون أساسي جديد للصحفي:

يرى 97.5 % من الصحفيين أنه لا بد من إعادة تنظيم المهنة لحماية الصحفي من المتابعات القضائية والتعامل معه على أنه مجرم. وهو مطلب نادى به الصحفيون في أكثر من مناسبة، مع ضرورة إشراك الفاعلين مل الفاعلين في الحقل الإعلامي للوصول إلى قانون أساسي جديد يضمن الحقوق للص كما الواجبات والأهم من ذلك أن يحقق على أرض الواقع. 2.5% فقط اعتبوا وضع قانون أساسي جديد للصحفي غير مهم ، مبررين ذلك بأن المشكل ليس في محتوى القانون بل في غياب لتطبيق فعلي على ارض الواقع.

انتشار الممارسات اللاخلاقية و غير المهنية:

ويعتبر هذا السؤال ثالث سؤال ورد فيه إجماع بالأغلبية الساحقة حيث أن 100% من مجتمع البحث يؤكدون أن الساحة الإعلامية تعيش انتشار كبير لقضايا غير أخلاقية وغير مهنية من قبل بعض الصحفيين ضعفاء النفس و عديمي الضمير المهني والأخلاقي. فيما حدد الصحفيون المستجوبون أهم هذه الممارسات في خضوع بعض الصحفيين للمسؤولين في الجريدة و تحولهم إلى أقلام ناطقة باسم أطراف أو جهات معينة. عدم كشف الحقائق المتعلقة بأطراف نافذة والتكتم على معلومات في مقابل مادي. قبول أموال على مقالات هي تدخل أصلا في إطار الخدمة العمومية التي تقدمها الصحافة. وأيضا عدم تقصي الحقيقة وراء الخبر والنشر دون مراجعة كل الأطراف. التجرد من المسؤولية والضمير المهني و ارتدائه للباس المصالح الخاصة والامتيازات ومكاسب مادية.

ضرورة الالتزام بميثاق شرف مهني:

بنسبة كبيرة تقدر ب 97.5 % يعبر الصحفيون على أن ميثاق الشرف يسمح بضبط الممارسة الإعلامية، ولتفادي الخروقات والتجاوزات التي تقع. وعلى الصحفيين أن يطلع على ميثاق الشرق عند بداية العمل بأية مؤسسة إعلامية ليكون على دراية بواجباته وحقوقه. ويعتبر العض أن الميثاق يدخل في إطار أساسيات المهنة التي توضح له ما لديه وما عليه وبالتالي تفادي ارتكاب الأخطاء المهنية التي قد تكلف الصحفي الوقوف أمام المحاكم و تكبد عقوبات قضائية. وأوضح 2.5 % من الصحفيين أن إلزام الصحفي بميثاق شرف مهني، غير كاف و ليس الحل للنهوض بهذا القطاع الذي أضحى يفتقر للاحترافية والمهنية.

ضغوطات القيود القانونية:

اعتبر 97.5 % من أفراد العينة أن ابرز القوانين التي تقيد الصحفي في ممارسته لمهنة الصحافة هي المواد الواردة في قانون العقوبات وبعض المواد الواردة في قانون الإعلام. ويرى البعض أن هذه القوانين جاءت من أجل تضييق الخناق على الصحفيين,

وحتى التعديلات جاءت لتزيد الطين بلّة وتخنق الصحفيين أكثر فأكثر. مما يؤدي إلى تراجعا واضحا للحرية الممنوحة للصحافة. فيما يرى 2.5% أنه لا يوجد قيود بل قوانين من شأنها تنظيم مجال الإعلام حاله حال القطاعات الأخرى.

النتائج العامة

نستنتج من النتائج المحصل عليها أن هناك ارتفاع في عدد الصحفيات الذين يعملون بمجال الصحافة المكتوبة, و نلاحظ أن عدد الصحفيات يفوق عدد الصحفيين.و الذي يشير إلى أن العنصر النسوي حاضر بقوة في الجرائد, عكس ما كان موجودا في السنوات الماضية حيث كانت النساء تتخوفن من العمل الصحفي و مخاطر العمل الميداني و التغطيات الصحفية. وأصبح للمرأة تحتل إلى جانب العمل الصحفي مناصب أعلى كرئيسة قسم ورئيسة التحرير و مديرة للنشر.

و نجد أن أكثر من نصف الصحفيين العاملين بمجال الإعلام المكتوب يمثلون فئة الشباب, و لديهم خبرة لا تقل عن 10 سنوات , و هم يتميزون بقدرات صحفية عالية وكذا النشاط و الحماس في البحث عن الخبر و تقصي الحقيقة, إلى جانب الوعي و الإدراك بواقع الممارسة المهنية و الظروف المحيطة بهم و التي يسعون إلى تحسينها. و حتى الصحفيون الذين لا يزالون في بداية المسيرة المهنية عبروا عن مواجهتها للكثير من الضغوطات والصعوبات, و بالرغم من ذلك أبانوا عن حبهم للمهنة و تمسكهم بالعمل الصحفي .

تظهر الدراسة أن أصحاب الخبرة المتوسطة يشكلون الأغلبية فيما تراجعت فئة أصحاب الخبرة الطويلة في الصحافة, مما يدل على أن خريجي الجامعات أصبحوا يشتغلون في مهنة الإعلام, خاصة مع ارتفاع عدد اليوميات خلال السنوات الأخيرة و التي فسحت المجال من ذوي الاختصاص و حتى الاختصاصات الأخرى من ولوج عالم الصحافة.

تشير المعطيات المتحصل عليها أن ثلاثة أرباع الصحفيين متحصلين على الشهادات الجامعية , مما يؤكد أن المستوى العلمي و الدراسي أضحى مطلب أساسي لدى المؤسسات الإعلامية, عكس ما كان منتشرا في الماضي من معايير تتعلق بالخبرة و الأسلوب الجيد في الكتابة و القدرة على الحصول على المعلومات. و مواكبة لتطورات العصر, التي ترتكز على قاعدة أساسية و هي التكوين الأكاديمي و من ثم اكتساب معارف حول التكنولوجيات

الحديثة التي أضحت من أهم مقومات العمل الإعلامي, أصبحت المؤسسات الصحفية تواجه تحديات جديدة لا ترفع إلا بالعلم و المعرفة و التكنولوجيات .

يظهر جليا ان السلطات العمومية تعتبر قطاع الإعلام من أهم القطاعات في البلاد, فتوفير الإمكانيات المادية و المالية و تحسين ظروف العمل بالنسبة للصحف العمومية ساهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية لصحفييها , الذين يتلقون أجورا مرتفعة جدا إذا ما قارناها بأجور صحفي القطاع الخاص, إلى جانب التحفيزات و المزايا على العديد من الجوانب المتعلقة بظروف العيش. هي نفس الظروف التي حاولت إلى حد ما توفيرها بعض صحف القطاع الخاص التي تتميز بمكانة مهمة في الساحة الإعلامية , و التي لا تعاني من مشاكل مالية, حيث توصلت إلى أن الاستثمار في العنصر البشري يعتبر من الأوليات , فرفعت الرواتب و وفرت وسائل النقل و الاتصال و وضعت تحفيزات لخلق روح المنافسة و الإبداع وسط صحفييها و منحتهم هامشا للحرية و التعبير . فيما لم تتبنى أغلبية الصحف الخاصة هذه المقاربة, و فضلت المراهنة على عنصر الإشهار باعتباره الركيزة الأساسية لضمان وقوفها و استمراريتها .و لا يمثل الصحفي بالنسبة لهذه الصحف سوى موظف يمكن استبداله في أي وقت, و قد تصل أجور الصحفيين بهذا النوع من الجرائد إلى ادني مستوياتها.

توضح النتائج أن الساحة الإعلامية تنقسم بين جرائد توفر كل مل يلزم للصحفي في المقابل تطالبه بمادة إعلامية. فيما ذات جودة و نزيه تتقارب حيث يرجع البعض ذلك إلى سوء التسيير لأصحاب هذه المؤسسات الذين لديهم الإمكانيات الكافية لتحسين ظروف عمل موظفيهم, لكنهم لا يهتمون بأمور الموظفين ولا انشغالاتهم. فيما يرى البعض الآخر ، أن الأزمة المالية التي تمخضت عن تقليص مساحات الإشهار في الجرائد هي السبب وراء عدم قدرة أصحاب اليوميات على توفير أهم الشروط الضرورية للصحفيين.

و فيما يتعلق بالقوانين المسيرة للقطاع فيرى الصحفيون انه لابد من إعادة نظر فيها , لأنها تعتبر عقابية و تخنق حرية الصحفي و تقيد كتاباته. و أن في ظل هذا التضييق القانوني لا يمكن أن تشهد الصحافة تطورا و تقدما.

الخاتمـــة

الخاتمة:

إن الصحافة في الجزائر تعاني من العديد من المشاكل المهنية والتنظيمية التي تتمثل في الصعوبات التي يواجهها الصحفي و تعيق أدائه لرسالة الإعلام ، فالصحافة اليوم أصبحت في موقع لا تحسد عليه بين مطرقة السلطة و سندان الجماهير.

فالصحافة وجدت نفسها مهزومة ومبتورة تعمل في ظروف صعبة تحد من عطائها وفعاليتها وتصعب عليها مهمة تأدية التزاماتها العديدة أمام القراء والمجتمع

إن الصحفي في الجزائر يجد نفسه أمام العديد من الصعوبات والضغوطات المهنية و المادية و المعنوية, التي أصبح من الصعب عليه أن يتجاوزها لأنها تمس كل جوانبه الاجتماعية، الفكرية، النفسية و حتى الصحية.

وأضحت هذه تنعكس على أدائه لمهنة هي في الأصل "مهنة المتاعب" ، غير أن هذه المتاعب أصبحت تتضاعف وتتزايد لتقف عقبة أمام الصحفي و أمام تقدمه في مهنته.

إن نتائج هذه الدراسة كشفت عن العديد من الصعوبات التي تواجه الصحفي ، وأهمها الجانب المادي، من تدني للرواتب وعدم إقرار التحفيزات المادية . حيث يرى الكثير من الصحفيين أن غياب الإمكانيات المادية يولد حالة من عدم الاستقرار المعنوي والنفسي ، وهذا زيادة على غياب الاستقرار المهني، وعدم توفر الظروف الملائمة داخل المؤسسة من وسائل للاتصال والنقل وغيرها , و التي أصبحت تكلف الصحفي جهدا بدنيا أكبر و تكاليف مادية أكثر.

إلى جانب تغاضي بعض المؤسسات الصحفية عن بعض واجباتها التي تدخل ضمن أولويات الصحفي فوجودها أو غيابها يشكل فارقا كبيرا بالنسبة للصحفي ، بينما لا تأخذه الجريدة بعين الاعتبار.

إن غياب التكوين و التدريب يراه الصحفيون عائقا أمام تحسين الأداء المهني وتطوير قدراتهم المهنية.

بالإضافة إلى ضغوط العمل التي تدخل حسب بعض الصحفيين ضمن أساسيات العمل الصحفي المتعلقة بصعوبة الوصول إلى مصادر الخبر ، والتي اعتبرها 90 بالمائة من الصحفيين العائق الأكبر في وجه الصحفي.

إن خصوصية مهنة الصحافة تستوجب على الصحفي الإبداع الفكري ، الذي لا يكون بوجود الضغوطات المادية والمعنوية و في ظل القيود التي تحد من حرية التعبير ، بالرغم من أن 85 بالمائة من الصحفيين اعتبروا أن جرائدهم تمنحهم هامشا من الحرية ، غير أن مدى حجم هذه المساحة يبقى محل اختلاف بينهم وتقديراتهم نسبية.

إن الإجراءات التنظيمية والمهنية لم تشكل عائقا بالنسبة لأكثر من 70 بالمائة من الصحفيين، الذين ينتمون إلى جرائد توفر التأمين الاجتماعي و الحماية القانونية ومعايير التوظيف والترقيات وكل القوانين التنظيمية التي من المفروض أن تتوفر في كل

المؤسسات الإعلامية. فيما كشف الصحفيون الذين لا يستفيدون من أي تامين اجتماعي أو حماية قانونية ، والذين يشتغلون بصحف القطاع الخاص ، أنهم يواجهون الكثير من المشاكل المادية و القانونية من مضايقات و ضغوطات تمارس في حقهم من الداخل تحت غطاء السياسة التحريرية ومن الخارج .

يطالب الصحفيون وبنسبة كبيرة جدا بضرورة إعادة تنظيم مهنة الصحافة من خلال وضع قانون أساسي جديد يضمن للصحفيين حقوقهم التي تهضم خاصة من طرف القطاع الخاص، و من شانه أن يضع حدا للاستغلال الذي تمارسه بعض المؤسسات الصحفية الخاصة.

وأبرزت الدراسة أن الوضعية التي يمارس فيها بعض الصحفيين عملهم من تدني للأجور و غياب التامين الاجتماعي, يدفع بالبعض الى عدم احترام أخلاقيات مهنة الصحافة و بالتالي ارتكاب الأخطاء و الوقوع في مشاكل قضائية قد تكلف الصحفي ليس فقط عقوبات بالسجن و الغرامات المالية بل تصل إلى غاية فشل مسيرته المهنية في الصحافة.

كما أظهرت أن عدم تحري المصداقية والموضوعية يجعل من الصحفي ينساق وراء نشر كل يصله من معلومات دون التأكد من صحة الخبر أو التحري و التقصي للوصول إلى الحقيقة التي ينتظرها الجمهور من الصحافة التي يعتبرها السلطة الرابعة.

إذا يرى الصحفيون ضرورة النهوض بقطاع الإعلام عموما و بالصحافة المكتوبة على وجه الخصوص , في ظل المتغيرات التي تفرضها الأحداث و التطورات على جميع الأصعدة. فصعوبات العمل الصحفي أصبحت تتضاعف في ظل الأوضاع السيئة و الظروف الصعبة التي يمارس فيها بعض صحفيوا الجرائد الخاصة مهنتهم . فلابد من فرض رقابة على الصحف التي لا تحترم سلم الأجور, و التي تقاضي صحفييها برواتب زهيدة و تذهب إلى وضع قوانين و إجراءات خاصة بها(تحت غطاء القانون الداخلي) , و التي تتنافى و محتوى قانون الشغل المسير للقطاع و.

و أكدوا على ضرورة وضع قٌانون أساسي جديد للصحفي و السهر على تطبيق ما يرد فيه و وضع ميثاق شرف مهني و إلزام الصحفيين به و ضبط أخلاقيات المهنة لما يخدم المجتمع و يساهم في تطويره.

يجمع الصحفيون أن دور الوصاية مراقبة طريقة تسيير هذه المؤسسات و مدى تطبيقها للقوانين التي تحمي حقوق الموظفين, خاصة فيما يتعلق بالأمور الإدارية.

يعتبر الصحفيون أن توفير ظروف العمل الملائمة من أساسيات العمل الصحفي, فخصوصيته تفرض على المؤسسة أن توفر كل الظروف من اجل الحصول على

إنتاج فكري جيد. أكد أغلبية الصحفيين أن المؤسسة الإعلامية مطالبة بتوفير الحماية القانونية لصحفييها و أنها تدخل في إطار واجباتها اتجاه الصحفي, الذي يترتب عليه احترام أخلاقيات المهنة و عدم المساس بمؤسسات الدولة أو ارتكاب أحد الجنح التي يعاقب عليها القانون و احترام القانون الداخلي للمؤسسة.

أن الصحفي يجد نفسه وسط ضغوطات غير مادية عديدة منها تحري الموضوعية و الصدق و احترام هامش الحرية الذي تضعه المؤسسة حسب سياستها التحريرية, فيعتبر بعض الصحفيين أن على المؤسسات الإعلامية تخفيف الضغط على الصحفيين خاصة فيما يتعلق بالتغطيات و الالتزام بالوقت و غيرها من الأمور التي تسبب الإرهاق الجسدي و الفكري للصحفي.

من بين النقائص التي تشكل عائقا أمام الصحفي التكوين الذي يعتبره الصحفي يدخل في إطار التحفيزات و الدوافع التي تساهم في تطوير المستوى المهني لدى الصحفي و تحسين أدائه لما يتماشى و متطلبات التطور الحاصل في مجال الإعلام. فيما يطالب بضرورة الوصول إلى مصادر الخبر, خاصة المصادر الرسمية التي تضع حواجز أمام الصحفي للحصول على المعلومات الضرورية لمعالجة المواضيع بموضوعية و دقة و صدق, و منح هامش للحرية لمعالجة المواضيع التي تهم القارئ .

إن أراء الصحفيين اجتمعت على أن توفير كل الظروف المهنية و المادية و المعنوية الضرورية للصحفي من شأنه تحسين المردود المهني دائه الصحفي و تقديم إعلام نزيه و موضوعي, كما يساهم في محاربة كل المظاهر اللاخلاقية التي تسيء لمهنة الصحافة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ- المراجع بالعربية:

1- إحسان محمد الحسن، **الأسس العلمية للبحث الاجتماعي**، بيروت: دار الطليعة، 1982.

2- أديب مروة، الصحافة العربية نشأتها وتطورها، لبنان: دار مكتبة الحياة.

3- ألبرت ل هستر و واي لان ج.ي، **دليل الصحفي في العالم الثالث**، تر: كمال عبد الرؤوف، مصر: الدار الدولية للنشر، أتينا، 1992.

4- جون هوهنبرج، **الصحفي المحترف**، تر: فؤاد موسياني، بيروت: دار المؤسسة الأهلية للطباعة، 1960.

5- جيهان أحمد رشتى، **الأسس العلمية لنظريات الإعلام**، مصر: دار الفكر العربي للطباعة والنشر، 1978.

6- جيهان المكاوي، **حرية الفرد وحرية الصحافة**، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1981.

7- حسن عماد مكاوي، **أخلاقيات العمل الإعلامي** .." دراسة القاهرة: مقارنة" الدار المصرية.

8- ديبورا بوتر، **دليل الصحافة المستقلة**، مكتب برامج الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأمريكية، 2006.

9- زهير إحدادن ، **الصحافة الإسلامية الجزائرية من بدايتها إلى 1930**.

10- زهير إحدادن، **مدخل لعلوم الإعلام والاتصال**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1993.

11- سامي ذبيان، **مدخل نظري علمي إلى الصحافة والاعلام**، بيروت: دار المسيرة، 1997.

12- سعيد محمد السيد، **الضغوط المهنية والإدارية على القائم بالاتصال**، القاهرة: المجلة العلمية لكلية الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد الأول، جويلية 1989.

13- سلوى زكو، **العلاقة التاريخية بين الصحافة والسلطة في العراق**، بغداد: مطبعة الجمهورية، 1969.

14- سيف الإسلام الزبير، **الإعلام والتنمية في الوطن العربي**.

15- عبد الجبار داوود البصري، **الصحافة والرقابة**، بغداد: مطبعة الجمهورية، 1969.

16- عبد الحميد عطية، هناء بدوي حافظ، **الخدمة الاجتماعية ومجالات تطبيقها**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1989.

17- عبد الرحمن عزي، **الصحافة العربية قراءة تقييمية المجلة الجزائرية للإعلام والاتصال**،

18- عبد العزيز شرف، **الجغرافيا الصحفية وتاريخ الصحافة العربية**، مصر: عالم الكتب للنشر التوزيع والطباعة، ط 01، 2004.

19- عبد العزيز شرف، **المدخل إلى وسائل الإعلام**. القاهرة: دار كتاب المصري، ط1، 1999.

20- عزيزة عبده، **الإعلام السياسي والرأي العام. دراسة في ترتيب الأولويات**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

21- علي غربي، **أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية**، الجزائر: دار الفائز، ط2، 2009.

22- فاروق أبو زيد، **حرية الإعلام بين النظرية والتطبيق**، لبنان: دار المنار.

23- فيليب دي طرازي ، **تاريخ الصحافة العربية ج1**، بيروت: المطبعة الأدبية، 1931.

24- كارول مانهايم، ريتشارد ريتشي، **التحليل السياسي الامبريقي (طرق البحث في العلوم السياسية)**، تر: السيد عبد المطلب غانم وآخرون، القاهرة: مركز البحوث والدراسات.

25- كارول مانهايم، ريتشارد ريتشي، **محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده**، مصدر: دار المعرفة الجامعية، 1985.

26- محمد السيد بخيت، **العمل الصحفي في مصر، دراسة سوسيولوجية للصحفيين المصريين**، مصر: جامعة القاهرة، 1997.

27- محمد زيان عمر، **البحث العلمي مناهجه وتقنياته**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط01، 1998.

28- محمد سيد محمد، **الإعلام والتنمية**، القاهرة: دار المعارف، 1979.

29- محمد صاحب سلطان، **إدارة المؤسسات الإعلامية أنماط وأساليب القيادة**، عمان: دار الميسرة، 2011.

30- محمد عبد الحميد ، **بحوث الصحافة**، القاهرة: عالم الكتب، ط1، 1972.

محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، مصر: عالم الكتب، ط 03، 1996.

31- محمد عبد الله زلطة، **القائم بالاتصال في الصحافة المصرية .. دراسة نظرية**، الأردن: الدار العالمية للنشر، ط 01، 2007.

32- محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي**، السعودية: دار وائل للنشر، 2007.

33- محمود علم الدين، **أساسيات الصحافة في القرن الواحد والعشرون**، مصر: جامعة القاهرة كلية الإعلام، 2009.

34- محمد علي محمد، **مقدمة في البحث الاجتماعي**، بيروت: دار النهضة العربية، 1983.

35- نجوى فؤاد، **القائمون بالاتصال**، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية، 1992.

36- نصر الدين العياضي، **وسائل الإعلام والمجتمع ظلال وأضواء**، الجزائر: دار الكتاب الجامعي، ط 01، 2004.

37- نور الدين تواتي، **الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط 1، 2008.

38- وليام ريفرز، وآخرون، الاتصال الجماهيري والمجتمع المعاصر، تر: أحمد طلعت البشيشي، مصر: دار المعرفة الجامعية.

39- يوسف الطويل، **إشكالية العلوم الاجتماعية**، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 1984.

ب- المراجع باللغة الفرنسية:

1- Brahim Brahimi**, Le droit à l'information à l'épreuve parti unique et de l'état d'urgence**, édition sacre liberté, 2002.

ج- أطروحات دكتوراه ورسائل الماجستير:

1- فريدة عكروت، **سوسيولوجيا رجالات الإعلام في الجزائر، دراسة الاتصالات الشخصية للقائمين بالاتصال في التلفزيون الجزائري بخلفية التفاعلات الرمزية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001 - 2000

2- روداليا بوزرق، **أخلاقيات ممارسة الصحافة المكتوبة في الجزائر**، (دراسة ميدانية بجريدة آخر ساعة)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، الجزائر: جامعة تبسة، 2008-2009.

د- المجلات العلمية:

1- مجلة الإعلام والاتصال، الجزائر: معهد العلوم الإعلام والاتصال، العدد 9

هـ- الوثائـــق

1- النشرة الرسمية للنصوص التشريعية المتعلقة بالإعلام والاتصال، 1982 - 1990، ميثاق الشرف ومجلس أخلاقيات الصحافة.

2- قانون الإعلام، المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام، الجزائر:1 شارع موريس أودان.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية، قانون الإعلام 01-09 السنة الثامنة والثلاثون، العدد 34، الأربعاء 5 ربيع الثاني 1422 الموافق 27 يوليو، 2001، ص ص 15 - 19.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 14، قانون الإعلام 04 أفريل 1990

و- مواقع الإنترنيت:

1- عاطف قدادرة: وزير الاتصال يتحجج بغياب نقابة تمثيلية للصحفيين، الحكومة تخلق المبررات لعدم تنصيب هيئات قانون الإعلام. جريدة الخبر (الجزائر).
www.lkhabarcom/ar/politique/353433.html04-05-2017

2- خالد بورايو ، **جنحة الصحافة في الجزائر، جنحة حق عام أم جنحة حق خاص؟** الجزائر: مركز الخبر للدراسات الدولية.

3- www.googl.com /ltfc.mireblig.com// le 06/05/2017à 03 :05mn

ي- الصحف والجرائد:

1- جريدة منبر القراء، ماي 2017، وهران.

2- جريدة Algérie presse ، أفريل2017، وهران.

3- جريدة منبر الغرب، ماي 2017، وهران.

4- جريدة La Concorde، ماي 2017، وهران.

5- جريدة Le Quotidien d'oran، مارس 2017، وهران.

الملاحق

ملحق رقم: (01): دليل مقابلة البحث

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغـانم
كلية العلوم الاجتماعية
قسم: العلوم الإنسانية
شعبة: علوم الإعلام والاتصال
تخصص: اتصال وصحافة مكتوبة

أسئلة المقابلة

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر

تحت عنوان:

معوقات الممارسة الإعلامية في الصحافة المكتوبة الجزائرية

(دراسة مسحية على عينة من الصحفيين بالصحف اليومية الوطنية والجهوية)

إشراف الأستاذة:

❖ بلفوضيل نصيرة.

إعداد الطّالبة:

✍ معلم فتيحة.

السنة الجامعية: 2016 – 2017

ملاحظة: المعلومات والبيانات الواردة التي تدلى بها لن تستعمل إلا لأغراض علمية وشكرا على التعاون.

المحور الأول: البيانات الشخصية

1- اسم الجريدة:

2- الجنس: 3- السن:

4- الحالة الاجتماعية: 5- الخبرة المهنية:

6- المؤهل العلمي: 7- نوع الجريدة :

المحور الثاني: الصعوبات المهنية التي يواجهها الصحفي داخل وخارج المؤسسة الإعلامية

الصعوبات المهنية التي يواجهها الصحفي داخل المؤسسة

8- ما رأيك في ظروف العمل وهل توفر الجريدة كل الوسائل الضرورية للعمل كالنقل، والانترنيت والتأمين الصحي والحماية القانونية؟

.....

.....

.....

9- هل تضع لك المؤسسة خطوط حمراء تقف عندها في معالجتك لبعض المواضيع التي لا تتماشى وخطها الافتتاحي؟

.....

.....

.....

10- ما رأيك في الأطر القانونية للمؤسسة كالقانون الداخلي، اللوائح التنظيمية ومعايير التوظيف والترقيات؟

.....

.....

.....

11- إلى أي مدى أنت راض عن ظروف العمل في الجريدة التي تعمل فيها , مثل الأجور , تعامل المسؤولين معك توزيع التغطيات والمهام و غيرها ؟

.....

.....

.....

12- هل تستفيد من دورات تكوينية ؟

.....

.....

.....

13- هل تعد مهمة لتحسين الأداء المهني الصحفي؟

.....

.....

.....

14- هل سبق وأن تعرضت لمضايقات بسبب مواضيع معينة، حيث تم إجبارك على كتابة مواضيع أو القيام بتغطيات تتعارض ومبادئك أو ضميرك المهني؟

.....

.....

.....

15- هل سبق وأن تم المساس بجوهر موضوعاتك، وتغيير كتاباتك وفق الخط الافتتاحي للجريدة ؟

.....

.....

.....

16- هل هناك مساحة للحرية في تناول الموضوعات ومعالجتها، وهل تلتزم بالموضوعية في كتاباتك دون التحيز لأي طرف؟

.....

.....

.....

الصعوبات المهنية التي يواجهها الصحفي خارج المؤسسة

17- هل تجد صعوبات في الوصول إلى مصادر الأخبار الرسمية، وفي تغطية الأحداث في الميدان ؟

.....

.....

.....

18- كيف تقيم علاقاتك مع مصادر الخبر الرسمية وغير الرسمية ؟

.....

.....

.....

19- كيف تصف العلاقة التي تجمعك بزملاء المهنة في الميدان؟

.....

.....

.....

المحور الثالث: الصعوبات المعنوية و الضغوطات النفسية والاجتماعية التي يتعرض لها الصحفي؟

20- هل تسبب لك ساعات العمل الطويلة وحالة التوتر المستمر، إرهاقا جسديا وضغطا نفسيا؟

.....

.....

.....

21- وما مدى تأثير هذا الضغط النفسي على الأداء المهني ؟

.....

.....

.....

22- هل تتسبب الرقابة الذاتية وغير الذاتية في الحد من حجم الإبداع لديك، مما يشعرك إلى حد ما أنك مقيد؟

.....

.....

.....

24- ما نوعية العلاقة التي تجمعك بالمسؤولين داخل المؤسسة الإعلامية؟

.....

.....

.....

25- وما مدى تأثير هذه العلاقة على المردود المهني؟

.....

.....

.....

26- ما رأيك في ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض القلبية وارتفاع ضغط الدم وداء السكري وحالات الوفاة الناجمة عن ذلك؟

.....

.....

.....

27- هل تعتقد أن المشاكل الاجتماعية كتدني الأجور، ومشكل السكن، وغياب التامين الصحي، وانعدام الاستقرار المهني، يوثر على أداء الصحفي لمهامه؟

.....

.....

.....

المحور الرابع: الصعوبات القانونية والتنظيمية وأخلاقيات المهنة

28- هل أنت مع ضرورة تنظيم مهنة الصحافة , بوجود قانون أساسي جديد للصحفي؟

.....

.....

.....

29- ما رأيك في انتشار المظاهر اللاأخلاقية وغير مهنية عند بعض الصحفيين الخضوع للمسؤولين، والتحيز لأطراف على حساب أطراف أخرى، وغياب الموضوعية والمصداقية، والضمير المهني؟

.....

.....

.....

30- هل تعتقد أن إلزام الصحفيين بميثاق شرف مهني، يساهم في ضبط أخلاقيات العمل الصحفي؟

.....

.....

.....

31- ما هي أهم القيود القانونية التي تقع على الصحفي؟

.....

.....

.....

32- هل يوجد صعوبات وعوائق مهنية أخرى يعاني منها الصحفي والتي تحول دون انجازه عمله كما يجب؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يمثل توزيع الصحفيين وفق متغيرات الجنس، السن والحالة الاجتماعي	60
02	يمثل توزيع الصحفيين وفق متغيرات: الخبرة المهنية، المؤهل العلمي ونوع الجريدة	64
03	يمثل الصعوبات المهنية التي يواجهها الصحفي داخل المؤسسة الإعلامية	68
04	يمثل الصعوبات المهنية التي يواجهها الصحفي داخل المؤسسة الإعلامية	72
05	يمثل الضغوطات المعنوية والاجتماعية التي يتعرض لها الصحفي	74
06	يمثل القيود القانونية والتنظيمية وأخلاقيات المهنة	77